الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي الأغواط
كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

مسطار في مادة

البيئة والتنمية المستدامة

مقرر دراسي السنة الثالثة علم الاجتماع

إعداد الدكتوره: غربي عبلة

السنة الدراسية2019- 2020

وصف المقرر

إسم الوحدة: وحدة التعليم الأفقية

الرصيد:05

المعامل:02

أهداف المقرر: يهدف المقرر إلى اكتساب معارف حول أهمية البيئة وتأثيرها الإيجابي في التنمية المستدامة وذلك باعتبار البيئة أصبحت الموضوع الأساسي في هذا العصر، كما أضحت تطرح في أغلب المحافل والمؤتمرات الدولية وهذا لما لها من أبعاد اجتماعية واقتصادية بالخصوص، ومن أجل هذا نعمل من خلال تقديم هذه المادة إلى الإلمام بأهم المفاهيم والنظريات المتعلقة بالتنمية والتنمية المستدامة في علاقتها بالجهود الدولية والاجتماعية، كما سيتم تقسيم بعض المواضيع إلى محاضرتين وهذا نظرا لأهميتها من حيث المضمون وارتباطها الوثيق بالواقع الاجتماعي.

كما أننا من خلال هذا المقياس نود أن نربط أهم القضايا والمشكلات العالمية بموضوع التنمية المستدامة والبيئة وذلك مثل التخطيط البيئي، المشاركة والعولمة.

فهرس المادة

مقدمة.....01

المحاضرة رقم (01): التنمية وعلم الاجتماع

أولا: مفهوم التنمية.....02

ثانيا: الاهتمام بالتنمية عند علماء الاجتماع 03

ثالثا:علم الاجتماع كمدخل للتنمية الاجتماعية.....03

المحاضرة رقم (02): التنمية كوسيلة للتحول

أولا: ضرورة التنمية.....05

ثانيا: أهم أساليب تنمية المجتمع المعاصر.....05

ثالثا: فهم التغير من أجل تقدم عملية التنمية.....07

المحاضرة رقم (03): التنمية والمشاركة الشعبية في البيئة الحضرية

تمهيد.....08

أولا: مفهوم المشاركة الشعبية.....08

ثانيا: أهمية المشاركة الشعبية في تنمية البيئة الحضرية 09

ثالثا: دوافع المشاركة الشعبية في تنمية البيئة الحضرية.....10

رابعا: أهداف المشاركة الشعبية في تنمية البيئة الحضرية.....11

خامسا: معوقات المشاركة الشعبية في تنمية البيئة الحضرية.....12

خلاصة.....13

المحاضرة رقم (04): نظريات التنمية (نظرية التحديث،الاتجاه الانتشاري)

أولا: نظرية التحديث.....14

ثانيا: الاتجاه الانتشاري.....16

المحاضرة رقم (05): نظريات التنمية (الاتجاه السيكولوجي،الاتجاه الماركسي)

أولا: الاتجاه السيكولوجي.....19

ثانيا: الاتجاه الماركسي.....21

المحاضرة رقم (06): التنمية المستدامة: مفهومها- أبعادها- أهدافها

أولا: مفهوم التنمية المستدامة.....24

ثانيا: أبعاد التنمية المستدامة.....24
ثالثا: أهداف التنمية المستدامة.....27
المحاضرة رقم (07): البيئة كمحدد لقياس التنمية المستدامة(1)
أولا: تعريف البيئة.....29
ثانيا: النظام البيئي.....29
ثالثا: العوامل التي أدت إلى تطور الاهتمام بالبيئة.....31
رابعا: أقسام البيئة.....32
المحاضرة رقم (08): البيئة كمحدد لقياس التنمية المستدامة(2)
أولا: تعريف المؤشر.....34
ثانيا: القضايا والمؤشرات البيئية وطرق قياسها.....34
ثالثا: علاقة المؤشرات البيئية بمؤشرات التنمية المستدامة.....36
المحاضرة رقم (09): التنمية والعولمة
أولا: في مفهوم العولمة.....37
ثانيا: أثر العولمة على التنمية في المجتمعات النامية.....37
ثالثا: الواقع العربي والبعد الحضاري.....38
المحاضرة رقم (10): التغيرات المناخية وأهميتها بالتنمية المستدامة
أولا: التغيرات المناخية.....40
ثانيا: آثار التغيرات المناخية.....40
ثالثا: أسباب التغيرات المناخية.....41
رابعا: طبيعة العلاقة بين التغيرات المناخية والتنمية المستدامة.....41
خامسا: أهم وثائق قمة ريودي جانيرو المتعلقة بالتغيرات المناخية.....42
المحاضرة رقم (11): الأساليب البيئية المتبعة في التخطيط للتنمية المستدامة
أولا: مفهوم التخطيط البيئي.....44
ثانيا: الاهتمام بالتخطيط البيئي.....44
ثالثا: أهداف التخطيط.....45
رابعا: عناصر التخطيط.....46

خامسا: أهمية التخطيط البيئي.....46
المحاضرة رقم (12): تجارب اقليمية و دولية في قياس التنمية المستدامة
أولا: تجربة ألمانيا.....48
ثانيا: مشروع Sigma البريطاني.....48
ثالثا: خطة سنغافورة الخضراء 2012.....49
رابعا: المغرب برنامج Jiha tinou.....50
خامسا: الإجراءات المتّبعة لحماية التلوث الجوي في الجزائر.....51
خاتمة.....53
قائمة المراجع.....54

مقدمة

إن التنمية من المواضيع التي اهتم بها العلماء في مختلف التخصصات وذلك لما لها من صلة بالحياة في مختلف المجالات خاصة وأنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالبيئة والمجتمع، وأصبح موضوع التنمية من القضايا التي تطرح في المؤتمرات والمحافل الدولية وهذا باعتبار المشكلات التي تعاني منها الدول أصبحت ذات طابع عام ولهذا لابد من تضافر الجهود للنهوض بمجتمع سليم خال من الأمراض والأوبئة، الأمر الذي أدى إلى سن القوانين والتشريعات البيئية المتعلقة بالتغيرات المناخية وكل ما يخص حياة المجتمع والبيئة التي يحيا فيها، وقد لعب علم الاجتماع دورا هاما في مجال التنمية المستدامة والبيئة بحيث ركزت الجهود في هذا المجال على التطور الاجتماعي والاقتصادي ويتضح ذلك من خلال الأطروحات الفكرية والنظرية لمختلف العلماء والمفكرين الاجتماعيين، بحيث أضحى عامل المشاركة الاجتماعية من العوامل التي تم التركيز عليها نظرا لما له من أثر على الحفاظ على البيئة والصحة العامة للسكان ولقد تم التركيز على المشاركة بالمال والجهد والتوعية، كما أن المشاركة أصبحت تهم كل الفئات الاجتماعية بمختلف أشكالها ولا تقتصر فقط على الجهود الحكومية، فالمشاركة والوعي البيئي والصحي يساهم بشكل إيجابي في عملية التخطيط البيئي والاجتماعي والاقتصادي وفي وضع البرامج التي تفيد الحياة العامة للسكان في مختلف الدول.

وبناء عليه قامت العديد من الدول بإجراء تجارب في قياس التنمية المستدامة من خلال المؤشرات التي تناولتها أهم المؤتمرات الدولية وذلك من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والمحافظة على البيئة وتطوير الاقتصاد بما يتناسب مع التطورات الحديثة خاصة وأن العالم يواجه موجة العولمة وتأثيراتها على مختلف الأصعدة، ولهذا ستكون المحاضرات المقدمة للطلبة تشمل مختلف الجوانب المتعلقة بالتنمية والتنمية المستدامة والبيئة وهذا لما لهما من ارتباط على أرض الواقع.

المحاضرة رقم (01): التنمية وعلم الاجتماع

أولا: مفهوم التنمية:

يؤكد تقرير هيئة الأمم المتحدة، من خلال الإعلان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عقب دورتها الحادية والأربعين في ديسمبر 1986 أن التنمية حق وأنها " عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية والتوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها."[1]

ومنه يمكن استنتاج أن التنمية هي عمل شامل يطال جميع مستويات الحياة الإنسانية لترابطها ببعضها البعض، ويتطلب هذا العمل مشاركة كافة فئات المجتمع، ولقد أشار التعريف لنقطة مهمة وهي التوزيع العادل للفوائد ذلك لما يترتب عن عدم تطبيقها من فوارق وحساسيات بين الأفراد وبالتالي مشاكل اجتماعية تعيق عملية التنمية.

والتنمية Development هي " ارتقاء المجتمع والانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلى وأفضل، وهي عملية تطور إلى الأمام وتحسين مستمر شامل وجزئي."[2]

وعليه فالتنمية هي:" فعل أو عملية تطوير، نمو وتقدم"[3]

كما تعرف التنمية على أنها" عملية التغيير التي يقوم بها الإنسان من مجتمع تقليدي زراعي إلى مجتمع متقدم صناعيا أو من حالة إلى حالة أفضل منها بما يتفق مع احتياجاته الاقتصادية والاجتماعية...إلخ وذلك بالاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية.[4]

في حين هناك من يعرف التنمية بأنها:" تفجير كل الطاقات الكامنة داخل مجتمع معين، وتعبئتها وتأطيرها واستغلالها أفضل استغلال، من أجل البلورة الكاملة للفرد والمجتمع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا، وأنها عملية تحويل وتغيير مستمرين ضمن مسلسل يهدف ضمان وتحصين الكرامة الفردية والجماعية في المجتمع، واستثمار كل طاقاته إلى أقصى حدودها الممكنة دون هيمنة أو استغلال طبقي داخليا كان أو خارجيا.[5]

---

[1]- عبد الرزاق مقري: مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، دار الخلدونية، الجزائر، ط1، 2008، ص 147،148 .

[2] - مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد: التنمية المستدامة مفهومها- أبعادها- مؤشراتها، دار الكتب المصرية، ط1، القاهرة، مصر، 2017، ص 65.

[3] - Tracey Strange and Anne Bayley: Sustainable Development Linking economy, society, environment, OECD PUBLICATIONS, PARIS,FRANCE, 2008 , p24 .

[4]- أحمد عبد الفتاح ناجي: التخطيط للتنمية في الدول النامية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2011، ص 33.

[5]- بيان محمد الكايد: سيكولوجية البيئة وكيفية حمايتها من التلوث، ط1، دار الراية، عمان، الأردن، 2011، ص 127.

وهناك من يعرف التنمية على أنها:" تخلي المجتمعات المختلفة عن السمات التقليدية السائدة فيها، وتبني الخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة."[1]

وتعرف التنمية في إطارها العام بأنها: " عمليات مخططة وموجهة تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلات المجتمع و إزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات والطاقات، بما يحقق النمو والتقدم والرفاهية والسعادة للأفراد."[2]

ثانيا: الاهتمام بالتنمية عند علماء الاجتماع:

يشير الكثير من علماء الاجتماع المهتمين بالتنمية، أن الإسراع بها وخاصة في القطاع الريفي وتحقيق أهدافها من خلال خطة قومية شاملة يعتمد على:

1-تغيير الدور الاقتصادي من اعتماده على المكانة إلى قيامه على الكفاءة.

2-تغيير نمط الاقتصاد، من اقتصاد المكانة إلى اقتصاد السوق.

3-تغيير العلاقات الاقتصادية (التقليدية) إلى علاقات تقوم على توازن القيم.

4-انفتاح الريف أو القرية على المدينة وإتاحة فرص التنقل الاجتماعي أي ضرورة زيادة الحراك الاجتماعي.

5- زيادة الإنتاجية وهذا يتعلق أساسا بالجودة في المنتجات.

6- تحرير البناء الاجتماعي وبالأخص العلاقات الاجتماعية من الرواسب التقليدية المختلفة.

7- خلق مناخ للتجديد والابتكار مع الاهتمام بالكفاءات العلمية والخبرات المهنية وتنميتها.[3]

ثالثا:علم الاجتماع كمدخل للتنمية الاجتماعية:

إن علم الاجتماع هو العلم الذي يهتم بدراسة الأدوار الاجتماعية التي يلعبها الأفراد والجماعات في المجتمع للوصول إلى الإنجاز الاجتماعي لأهداف المجتمع وغاياته.

ويرتبط علم الاجتماع ارتباطا وثيقا مع المفاهيم المتعارف عليها للتنمية الاجتماعية باعتبارها عملية يقصد بها تهيئة عوامل التقدم الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع عن طريق مساهمة أفراده وجماعاته واستغلال موارده البشرية والمادية بهدف تحسين الأوضاع الاجتماعية

[1]- محمد شفيق: التنمية والمشكلات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية، مصر،1999، ص 13.

[2]- المرجع السابق: ص17.

[3]- محمد عاطف غيث، محمد علي محمد: دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999، ص 17،18.

والاقتصادية والحضارية للمجتمع المحلي، وبذلك تتضح العلاقة الترابطية بين كلا المفهومين، ويعتبر علم الاجتماع بمختلف تخصصاته مدخلا لتنمية المجتمعات المحلية باعتباره يمد خطط التنمية المجتمعية بالأساس العلمي لطبيعة الأدوار الاجتماعية والعوامل المؤثرة فيها.

وهنا يبرز دور العلم في خدمة المجتمع كهدف أساسي من أهداف التنمية الاجتماعية للمجتمعات الإنسانية.

وترتبط برامج تنمية المجتمعات المحلية بمجموعة من المحددات الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع، وهذه المحددات تؤثر وتتأثر بالأدوار الاجتماعية التي يمارسها الفرد أو الجماعة في إطار تبادلي يحدد اتجاه التنمية من النواحي الايجابية أو السلبية، وتعتبر الجوانب الايجابية دليلا على قدرة الجماعة للوصول إلى انجازات المجتمع وأهدافه، وهناك اتجاه يتوسط كلا الاتجاهين يمكن أن يطلق عليه مصطلح المجتمع الهامشي الذي تتأرجح فيه الاتجاهات السلبية والايجابية ويعبر عن درجة النضج الاجتماعي في المجتمع وحاجة أفراده إلى التدريب للوصول إلى هدف التخطيط لتنمية المجتمعات المحلية.[1]

وعليه فعلم الاجتماع يدرس أيضا العلاقة التبادلية بين برامج التنمية وكافة مكونات البناء الاجتماعي والثقافة الخاصة بالمجتمع.

[1]- كمال عبد الحميد الزيات: العمل وعلم الاجتماع المهني، دار غريب، القاهرة، مصر، 2001، ص 267، 268.

المحاضرة رقم (02): التنمية كوسيلة للتحول

أولا: ضرورة التنمية:

أصبحت التنمية عملية ضرورية وحيوية لتحريك المجتمعات المتخلفة والنامية إلى مراحل متقدمة و لا يتسنى ذلك إلا من خلال تضافر الجهود من خلال التأثير المتبادل بين كافة الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية بالإضافة إلى البعد البيئي الذي أصبح من أهم العوامل المطروحة في المحافل الدولية باعتبار الحفاظ على البيئة مهمة جميع الدول دون استثناء.[1]

وفي هذا الإطار يمكن اعتبار التنمية على أنها تمثل عملية تحرر شاملة، اقتصادية واجتماعية وسياسية، و لا يتحقق هذا إلا بإرادة سياسية واعية. وأنها عملية تحول اجتماعي واقتصادي وسياسي وثقافي معا، وتمثل نهوضا حضاريا وليس مجرد تغير اقتصادي فقط.[2] وبذلك فالتنمية عملية مركبة، وتمثل آلية ووسيلة لتحقيق أهداف مرحلية ضمن إطار غايات إنسانية وحضارية ذات أبعاد مجتمعية، وتتجلى مؤشراتها المتشابكة والمتداخلة فيما يلي:

- نمو اقتصادي بمعنى تزايد مطرد في إنتاجية الفرد و إنتاج المجتمع.
- تحولات هيكلية تمس أوجه التخلف منها الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية والإدارية، بهدف تنمية القدرات و إطلاق الطاقات على المستويين الفردي والجماعي.
- تحسين متواصل ودائم لنوعية الحياة المادية والمعنوية لأفراد المجتمع وجماعاته.
- تكريس نسق اجتماعي يهدف إلى توسيع الخيرات المتاحة للمواطنين بأجيالهم المتعاقبة، وذلك تعبيرا عن تبني إستراتيجية مجتمعية للتنمية المستدامة.[3]

ثانيا:أهم أساليب تنمية المجتمع المعاصر:

يتميز المجتمع المعاصر أو المتحضر بعدة خصائص أهمها ما يلي:

1- إقباله على العلوم وانفتاحه على التجديد والتغير، بينما يعتبر المجتمع التقليدي أقل تقبلا للأفكار الجديدة ووسائل وطرق الحياة، مثلا تقبل نمط جديد من التكنولوجيا، نوع جديد من التدريس، وسائل الاتصال، وسائل نقل جديدة...إلخ.

---

[1]- رشاد أحمد عبد اللطيف: أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 17.

[2]- رابح كعباش : سوسيولوجيا التنمية، مخبر علم الاجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007، ص 29.

[3]- المرجع السابق: ص 33.

2- حرية الرأي والتفكير: إن أفراد المجتمع المعاصر يتقبلون الأفكار الصحيحة حتى ممن هم دون مستواه، ويناقشون من هم أعلى مستوى منهم، كما لا يتقبلون الأفكار بصورة تلقائية بل يتم إخضاعها إلى التحليل والاستقصاء والتجربة، أي عدم الجمود والانغلاق الفكري.

3- الوقت: التقيد بالوقت واحترامه، أي يضع الإنسان لبرامجه تنظيما محددا، كما أنه لا يعتبر مواعيده قوانين قسرية، حتى لا يتذمر منها.[1]

4- التخطيط والتنسيق: و ذلك باختبار أحسن البدائل المتاحة لتحقيق أهداف محددة ومتفق عليها من خلال وضع الأساليب والتنظيمات والإجراءات الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف بأقل تكلفة، مع التنسيق مع مختلف الجهات المعنية بالتخطيط وإشراكها مع المجتمع المدني.[2]

5- القدرة الذاتية: يؤمن المجتمع المعاصر بإمكانية العلم والتطور لدرجة كبيرة حتى يستطيع أن يسيطر على عالمه ومشاكله و يتوصل إلى أهدافه و منطلقاته.[3]

ويأخذ الغربيون على الإنسان العربي خصوصا، والمسلم عموما، قدريته واستسلامه للظروف، دون أن يحاول التأثير فيها، كما يلومونه على تخاذله وسلبيته اللذين يعتبرونهما عيبا خلقيا حضاريا.[4]

6- الإصلاح: يؤمن المجتمع المعاصر بأن العالم قابل للإصلاح وأنه بإمكاننا التخفيف من أثر المشاكل الاجتماعية، فهو لا يؤمن بالقدر دون اتخاذ الأسباب وإنما يؤمن بالجد والعمل من أجل تغيير كافة الظروف المحيطة به.

7- التكنولوجيا: يقبل المجتمع المعاصر على العلم والتكنولوجيا عكس الإنسان التقليدي الذي يؤمن بدور الوسائل البدائية وأهميتها.

8- المساواة والعدالة الاجتماعية: يؤكد المجتمع المعاصر على ضرورة إعطاء المكافآت حسب ما يقوم به الإنسان من أفعال اجتماعية لجعل العامل أكثر إنتاجا، والمواطن أكثر فعالية في مجموعته.[5]

---

[1]- محمد عاطف غيث، محمد علي محمد: مرجع سبق ذكره، ص 115،116.

[2]- موسى يوسف خميس: مدخل إلى التخطيط، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 1999، ص13.

[3]- محمد عاطف غيث، محمد علي محمد: مرجع سبق ذكره، ص 116.

[4]- مصطفى حجازي: التخلف الاجتماعي مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، المركز الثقافي العربي، ط12، الدار البيضاء، المغرب، 2013، ص 162.

[5]- محمد عاطف غيث، محمد علي محمد: مرجع سبق ذكره، ص 116.

ثالثا: فهم التغير من أجل تقدم عملية التنمية:

ليتمكن دارس التنمية والعامل في ميدانها من فهم الواقع والإطار الذي يعمل فيه، فإننا لابد أن نفرق بين الجوانب الكيفية والكمية في التغير لأن تغير الكم قد لا يكون تغيرا جوهريا لأن يكون زيادة عددية في الوحدات، أما التغير الكيفي فهو التحسن في الأداء الوظيفي.

فإذا كان التغير هو عملية تراكمية ثابتة، وإذا كان يسير بسرعات متفاوتة، حيث أن التغير المادي يبدو أسرع من التغير المعنوي، فإنه يمكن أن يؤدي إلى انبثاق مشاكل اجتماعية، والمشاكل الاجتماعية تؤدي بدورها إلى تغيرات اجتماعية أخرى، وهكذا يتبين لنا فيما يلي ما قد يحدثه التغير من عمليات متعددة منها:

1- التغير يصيب البناء الكلي للمجتمع والبناءات الفرعية و الأجزاء والوظائف.
2- التغير غير المخطط يؤدي إلى التخلف.
3- التغير يؤدي إلى انهيار نفوذ الجماعة الأولية.
4- التغير يؤدي إلى الانتقال من المتجانس إلى اللا متجانس.
5- يتسع انتماء الفرد كلما زاد التغير.
6- ينتقل الاقتصاد في حالة التغير من اقتصاد الحاجة إلى اقتصاد السوق.
7- يتغير الشعور الجمعي من الانتماء القرابي إلى الانتماء المصلحي أو الانتماء الإيديولوجي.
8- تتغير العلاقات من دائرة القرابة إلى دائرة المجتمع المحلي.[1]

[1]- محمد عاطف غيث : دراسات في علم الاجتماع التطبيقي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د.س، ص 176،177.

المحاضرة رقم (3): التنمية والمشاركة الشعبية في البيئة الحضرية

تمهيد:

يتم التطرق في هذه المحاضرة لمفهوم المشاركة الشعبية في علاقتها بتنمية البيئة الحضرية من خلال معرفة الدوافع والأهداف والمعوقات وهذا لما لهذه العناصر من أهمية في تنمية المجتمع الحضري، فمشاركة المجتمع في التخطيط للنهوض بالتنمية يعتبر عنصر أساسي لتقدم الدول والشعوب ورقيها.

أولا: مفهوم المشاركة الشعبية:

تعرف المشاركة الشعبية بأنها :" دخول السكان في الهيئات واللجان المسئولة عن إعداد ومتابعة وتنفيذ الخطط التنموية بمستوياتها المختلفة، بحيث يكون اشتراكا فعليا مما يؤدي إلى ما يعرف بالتنمية الصاعدة من القاعدة باتجاه القمة والتي تركز على تخفيف الدور القيادي للحكومة في مجال التنمية."[1]

كما تعرف الأمم المتحدة المشاركة الشعبية بأنها :" مساهمة جماهير الأهالي الفعالة في عمليات اتخاذ القرار لتحديد الأهداف المجتمعية وحصر وتحديد الموارد اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، وكذلك مساهمات الأهالي التطوعية في برامج ومشروعات التنمية."[2]

وتعرف أيضا على أنها: "ذلك الجهد التطوعي الذي يبذله الفرد مختارا لتأدية عمل معين بالنفع على غيره من الأفراد سواء أكان هذا الجهد تبرعا بالمال أو الوقت أو الجهد إحساسا منه بالمسؤولية الاجتماعية وبالتضامن مع أبناء مجتمعه."[3]

كما تقوم عملية المشاركة حديثا على أربعة مبادئ أساسية هي :[4]

- اتخاذ القرارات من أجل التخطيط وأولوياته لا يجب أن تزاوله مجموعة فقط تعتبر نفسها صفوة المجتمع، وإنما لا بد أن تكون المشاركة شعبية واسعة النطاق.
- يجب أن يعكس التخطيط احتياجات المجتمع بصفة عامة، ومشكلات البيئة بصفة خاصة باعتبار هذه الأخيرة جزء لا يتجزأ من المجتمع.

---

[1]- موسى يوسف خميس: مرجع سبق ذكره، ص113،114.

[2]- محمد عبد الفتاح محمد: الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص180.

[3]- محمد السيد عامر: المشاركة الشعبية لحماية البيئة من منظور الخدمة الاجتماعية، (تقديم علي ليلة)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002، ص72.

[4]- محمد سيد فهمي: تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة،المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية،مصر، 1999، ص 146،147.

- لا تكون المشاركة أفقية فقط أي بين أفراد من طبيعة واحدة، وإنما مشاركة أفقية ورأسية بين مختلف المستويات والهيئات.
- يجب أن تتضمن المشاركة عملية الرقابة و الضبط والمشاركة في اتخاذ القرار، بجانب تبادل الآراء بين القاعدة والقمة.

ثانيا:أهمية المشاركة الشعبية في تنمية البيئة الحضرية:

يمكن تناول أهمية المشاركة الشعبية في تنمية البيئة الحضرية على النحو التالي:

- تعمل المشاركة الشعبية على التخفيف من حدة المشاعر السلبية خاصة بين أفراد المجتمع لأنها تنطلق من احتياجاتهم، والعمل على إتمامها وتعبر عن إرادتهم في تغيير أحوالهم الصحية والبيئية السيئة من خلال جهودهم الخاصة ومساندة الجهات المسئولة بالمجتمع.[1]
- توفر للمخططين تفهما أفضل للقيم والمعارف والخبرات المحلية خاصة ما يتصل منها بتنمية البيئة الحضرية ومواجهة مشكلاتها.
- توجيه مشروعات التنمية وحماية البيئة الحضرية حتى تواجه الاحتياجات الحقيقية وذات الأولوية و الأهمية للسكان.
- تنظيم الرقابة الاجتماعية على جهود حماية البيئة الحضرية وتنميتها في مجتمعاتهم سواء أكانت أهلية أو حكومية.[2]
- تزداد خبرات المشاركين من خلال المشاركة الشعبية، كما أنها تؤدي إلى تثبيت وتعميق الاتجاه لحل المشكلات وتفهم العوامل المسببة لها ودراسة وسائل حلها، وإيجاد الموارد التي تساعد على إنجاز تلك الحلول وكل هذا يساعد على إحداث تغييرات في قيم واتجاهات ومعارف السكان المشاركين في مشروعات تنمية المجتمع الحضري.

كما أن توسيع نطاق المشاركة قد يؤدي إلى إثراء القرارات لأنها تصبح متأثرة بمعلومات وخبرات متنوعة، كما أن الإجراءات المتخذة تكون أكثر ملائمة لمتطلبات الموقف الذي يتفاعل معه المشاركون.[3]

- تعد المشاركة الشعبية إحدى القيم المحورية للتنمية، باعتبارها هدفا ووسيلة في نفس الوقت، وهي تمثل أهمية خاصة في تنمية المجتمع الحضري، حيث يتم من خلالها التعرف على

[1]- رشاد أحمد عبد اللطيف: مرجع سبق ذكره، ص244.
[2]- محمد السيد عامر: مرجع سبق ذكره،ص211 ،212.
[3] - محمود محمد محمود،أحمد عبد الفتاح ناجي: التنمية في ظل عالم متغير، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2007،ص23.

المشكلات البيئية وكيفية حلها، كما أنها إستراتيجية لتعديل السلوك، فعن طريق المشاركة في تنظيمات المجتمع يتغير السلوك الفردي ويتحول إلى سلوك تنظيمي يتفق مع القيم والمعايير التي يضعها هذا التنظيم.[1]

- عن طريق المشاركة الشعبية يمكن توفير الجهود الحكومية لما هو أهم من المسئوليات الكبرى على المستوى القومي علاوة على تخفيف الأعباء المالية عن الحكومة.
- تزيد عمليات المشاركة الشعبية من الوعي الصحي والبيئي لدى السكان، إذ أن هذه المشاركة تتيح لهم فرص الاستثمار عن المشروعات المختلفة التي يشاركون فيها بالجهد والمال، كما تتيح لهم القيام بدور الرقابة والضبط على مشروعات الحكومة.[2]
- تعمل على زيادة تماسك أفراد المجتمع وتدعيم جوانب التعاون فيما بينهم وبين الحكومة،[3] فأصبحت المشاركة من القضايا المحورية في العمل التنموي لما تتضمنه من أهمية التعبئة البشرية، وتقبل التجديدات، واستيعابها، ودعمها وتتزايد أهمية المشاركة في المجتمع الحضري لما ينطوي عليه من تعقيد وتنوع في الاهتمامات، وتداخل في المصالح، وتصارع في الأفكار، وتتداخل المشاركة، مع جميع الجوانب في إطار التنمية الحضرية، والاهتمام بقضايا البيئة، فهي بذلك تعد إحدى المقومات الأساسية التي تقوم عليها تنمية المجتمعات المحلية.[4]

ثالثا: دوافع المشاركة الشعبية في تنمية البيئة الحضرية:

من الدوافع التي تدفع السكان للمشاركة الشعبية في تنمية البيئة الحضرية هي كالتالي:

- العمل من أجل الصالح العام وحب العمل مع الآخرين.[5]
- الرغبة في حل مشكلات المجتمع الحضري.
- الحصول على مكانة وتقدير واحترام من جانب السكان.[6]

وهناك من يقترح بعض المبادئ أو الأسس لاستشارة المشاركة على النحو التالي:

- كلما زاد احساس الأفراد بهدف التغيير، وبالانتماء القوي للمجتمع كلما حدث توقع لمشاركة أكثر.

---

[1]- محمد عبد الفتاح محمد: مرجع سبق ذكره،ص 183.

[2]- عبد الرحيم تمام أبو كريشة: دراسات في علم اجتماع التنمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2003، ص233،235.

[3]- منال طلعت محمود: التنمية والمجتمع، مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،2001، ص265.

[4]- عبد الرحيم تمام أبو كريشة: مرجع سبق ذكره، ص346.

[5] -عبد الهادي الجوهري وآخرون: دراسات في التنمية الاجتماعية(مدخل إسلامي)، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق،1984،ص 149-150.

[6]- رشاد أحمد عبد اللطيف: ،مرجع سبق ذكره، ص248.

- كلما كانت جماعة العمل أكثر جاذبية للأعضاء كلما تقبل أعضاؤه التغيير المقترح وعملوا على تحقيقه.
- كلما حصل الأعضاء على معلومات أفضل عن الحاجة إلى التغيير كلما أدى ذلك إلى مشاركة أكثر وزيادة تحمس الأعضاء بشرط انتشار هذه المعلومات بين الأعضاء.
- كلما نبع الاحتياج إلى التغيير من داخل الجماعة وكان مرتبطا باحتياجاتهم كلما زاد إدراك الجماعة لضرورة التغيير المقترح وعملوا على تحقيقه.[1]

رابعا:أهداف المشاركة الشعبية في تنمية البيئة الحضرية:

تهدف المشاركة الشعبية من خلال تنمية البيئة الحضرية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التالية:

- تهدف المشاركة الشعبية للسكان إلى تكريس سياسة اللامركزية التي ترى معظم الحكومات في العالم أنها الحل المناسب لمشاكلهم البيئية.
- تهدف المشاركة إلى ضمان التأكيد السياسي والشعبي للمشروعات التنموية الخاصة بالبيئة الحضرية.
- تهدف المشاركة إلى الاستفادة من الخبرات المحلية وتوظيفها في خدمة التنمية البيئية وزيادة فاعليتها.[2]
- الحرص على المال العام حيث أنه إذا شارك السكان بالمال والجهد في المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث حرصوا على حسن استخدامها حرصهم على أموالهم.[3]
- من خلال المشاركة تزداد الممارسة الديمقراطية ويتعود الأفراد على إبداء الرأي دون خوف أو تردد بما يعود على التنمية بصفة عامة والتنمية البيئية بصفة خاصة بعائد فعال يتحقق من خلاله الأهداف التي تسعى إليها.
- تؤدي المشاركة الشعبية إلى قيام السكان بتنظيم أنفسهم في هيئات أهلية تساند الهيئات الحكومية في جهودها لمقابلة احتياجاتهم .[4]

---

[1]- عبد الرحيم تمام أبو كريشة: مرجع سبق ذكره،ص 340.

[2]- منال طلعت محمود: مرجع سبق ذكره، ص247.

[3]- عبد الرحيم تمام أبو كريشة: مرجع سبق ذكره، ص 336.

[4]- محمود محمد محمود، أحمد عبد الفتاح ناجي: مرجع سبق ذكره، ص 24.

- تعتبر المشاركة مطلبا اقتصاديا تنمويا يهدف أساسا إلى جعل الأفراد المحليين لا يطالبون بالعائد السريع المادي الملموس لمشروعات التنمية المحلية وذلك من خلال تجنيد القيادات المحلية لتوضيح طبيعة هذه المشروعات خاصة من حيث مداها الزمني اللازم للمردودية.[1]
- مشاركة السكان في تخطيط احتياجاتهم وتقرير وسائل اشباعها يكون له أثر هام في ترشيد السياسات والقرارات وتلافي الأخطاء قبل حدوثها إذا كانت في المراحل الأولى أو عدم تكرار الخطأ إذا ما وقع في بعض الأحيان.
- الإسراع بإحداث التغيرات السلوكية الضرورية لنجاح التنمية والتي لا يمكن أن تغيرها الإدارة عن طريق القرارات ولكن عن طريق المشاركة حيث يقرر السكان والمجتمع بأنفسهم ماهية التغيير واتجاهاته ووسائل إحداثه.[2]

خامسا: معوقات المشاركة الشعبية في تنمية البيئة الحضرية :

أهم معوقات المشاركة الشعبية في مجال تنمية البيئة الحضرية هي كالتالي:

- عدم تجانس سكان المجتمع الحضري، والشعور بالعجز في المواقف الاجتماعية الخاصة بالبيئة ومشكلاتها، بالإضافة إلى إحساس السكان بالعزلة والاغتراب وذلك بعدم فهم القيادات المحلية لدورها بالمجتمع الحضري، ونقص وجود القيادات المؤثرة في المجتمع، مع انعدام وجود قنوات اتصال فعالة بين السكان والمنظمات الموجودة فيه، وإلى عجز المنظمات عن تحقيق أهدافها.[3]
- ضيق الوقت لدى المشاركين والخوف من تعارض وقت عملهم الشخصي مع وقت المشاركة الطوعية.
- عدم الاعتراف بدور المرأة في المشاركة، مما ينتج عنه تعطيل الطاقات التي يمكن أن نستفيد منها، وقد يرجع ذلك إلى القيم السائدة في المجتمع.[4]
- الشعور باليأس من إمكانية تغيير الواقع الحضري والناتج من تأخر الإصلاح ومواجهة المشكلات لفترة طويلة مما يجعل السكان يشككون في إمكانية التغيير.
- تأثير بعض العوامل الاجتماعية على المشاركة فارتفاع مستوى التعليم يؤدي إلى زيادة درجة المشاركة، كما أن ارتفاع المستوى الاقتصادي والرفاهية لسكان المجتمع الحضري يساعد

[1]- أحمد مصطفى خاطر: تنمية المجتمع المحلي: الاتجاهات المعاصرة، ط2، المكتبة الجامعية، الاسكندرية،2000،ص 231.
[2]- عبد الرحيم تمام أبو كريشة: مرجع سبق ذكره،ص 336،337.
[3]- محمد عبد الفتاح محمد: مرجع سبق ذكره، ص193.
[4]- محمد سيد فهمي : مرجع سبق ذكره، ص 149، 150.

على توفير الاستعدادات لديهم للتبرع بالجهد والمال والوقت في الأعمال التطوعية والخيرية بالمجتمع.

- تأثير الفوائد التي تعود على المشاركين في حجم وفاعلية المشاركة، حيث ترتبط مشاركة الأفراد والجماعات في التنمية بمدى وضوح الفوائد التي يحصلون عليها.

تعود كثير من التنظيمات المحلية أن تتلقى الخطط والقرارات من المستويات العليا، مما يجعلها غير قادرة على إشراك السكان إشراكا حقيقيا،[1] وحينما تضم هذه التنظيمات قلة من المواطنين العاديين بجانب الخبراء المتخصصين، فإن المواطن العادي يشعر بأنه ضمن أقلية ليس لديها الكفاءة للاشتراك في هذه التنظيمات.[2]

خلاصة

إن تنمية البيئة الحضرية لا تتم إلا من خلال تفعيل دور المشاركة الشعبية سواء كانت ذات طابع رسمي أو غير رسمي، لأن المشاركة هي العمود الفقري لأي جهد تنموي يستهدف النهوض بالمجتمع والارتقاء به، والعمل على تحسين مستوى حياة المجتمع الحضري بيئيا وصحيا.

إن غياب المشاركة والوعي يؤديان إلى ضعف القيم المجتمعية الايجابية والتي لا يمكن الاستغناء عنهما من أجل إنجاح أية إستراتيجية للتنمية.

[1]- محمد عبد الفتاح محمد:مرجع سبق ذكره، ص195.

[2]-محمد سيد فهمي: مرجع سبق ذكره، ص 150.

المحاضرة رقم (4): نظريات التنمية (نظرية التحديث،الاتجاه الانتشاري).

أولا: نظرية التحديث:(Modernization theory)

ظهرت نظرية التحديث في التنمية في الخمسينات نتيجة حصول عدد كبير من الدول المحتلة على استقلالها، وشرعت هذه الدول في تحقيق التنمية، فقامت الصفوة الوطنية التي ناضلت من أجل الحصول على الاستقلال في العمل على نقل دولها من مرحلة ما قبل الاستقلال إلى مرحلة تحقيق الوعود وتجسيد الشعارات التي أطلقتها هذه الصفوة، وقد تباينت هذه المجتمعات من حيث امتلاكها لرأس المال أو المواد الخام أو وجود الكثافة السكانية لديها أو المساحات الشاسعة...إلخ.

ولقد ساهم كثير من الباحثين الاجتماعيين في تحقيق التحديث في هذه الدول المستقلة حديثا من خلال ما قاموا به من بحوث ودراسات عن مظاهر التخلف وأسبابها وتقديم مقترحات للتغلب على هذه الظاهرة...إلخ.

ونظرية التحديث تفسر على أنها عملية التخلي عن الأنماط التقليدية وتبني النمط السائد في الدول الرأسمالية المتقدمة أو ما يطلق عليه النموذج الغربي[1]، لهذا افترضت النظرية أن التنمية أصبحت موضوعا يتمركز البحث فيه حول كيفية تحديث الدول النامية والوصول بها إلى مستوى الدول المتقدمة فهذه الأخيرة هي الطريق الذي يجب السير على خطاه، والتنمية عملية تطور تدريجي.[2]

ولعل أشهر الدراسات الأولى التي تناولت التحديث هي: الدراسة التي قام بها دانيال ليرنر Daniel lerner في عام 1958 جاءت بعنوان زوال المجتمع التقليدي The passing Of traditional Society وفي هذه الدراسة قام ليرنر ببحث عملية التحديث في العديد من دول الشرق الأوسط، حيث تبين أن التحديث صفة كونية تحدث في العالم بأسره.

ولقد أوضح ليرنر أن المجتمع التقليدي بدأ ينحسر أمام الروح العقلانية والوضعية، كذلك بين أن دور وسائل الإعلام قد أصبح حاسما ويرتبط بعدد من المؤشرات الأخرى الدالة على التنمية، فهناك الحضرية المصحوبة بزيادة في معدل القراءة والكتابة، وبالتالي زيادة التعرض لوسائل الإعلام مما يساهم ذلك في المشاركة في نظام اقتصادي أوسع مجالا، ومن

[1]- مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد: مرجع سبق ذكره، ص72، 73.

[2]- ثروت محمد شلبي: برنامج دراسة المجتمع تنمية اجتماعية، جامعة بنها، مركز التعليم المفتوح، مصر، د.س، ص 56.

ذلك تتحقق العصرية عند ليرنر من خلال التغيرات التي تحدث في المؤسسات والأنظمة، والتي تحدث أيضا في الأشخاص.

كما تكون وسائل الإعلام بمثابة أداة تحديث تساعد على الحراك الاجتماعي، ومن ثمة فإن "التحديث" هو عملية تتصف بدرجة عالية من تعلم القراءة والكتابة– ووضوح وسائل الإعلام المختلفة.

وقد بين بأنه ستكون هناك أزمة في الهوية Identity على المستوى الفردي، حيث يتعين على الأفراد أن يكيفوا معتقداتهم مع الوضع العصري.[1]

كما حدد دانيال ليرنر أهم جوانب الاتفاق بين الباحثين بصدد تحديد أهم خصائص الحداثة والتي تتمثل فيما يلي:

1- توفر حد أدنى من القدرة الاقتصادية على النمو الذاتي المستمر وهذا يعني قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق نمو مستمر ومنتظم في الإنتاج والاستهلاك.

2- تحقيق قدر معين من المشاركة السياسية على كافة مستويات المشاركة.

3- توافر إمكانيات الحراك الاجتماعي أو التنقل الاجتماعي وزيادة معدلاته.

4- انتشار المعايير العقلية، والعلمية، ونماذج التفكير المنطقي داخل الثقافة العامة للمجتمع.

5- سيادة النموذج المنوالي للشخصية يتيح للأفراد أداء الأعمال التي يقومون بها (لعب الأدوار) بكفاية في إطار نظام اجتماعي يتسم بخصائص معينة مثل القدرة الاقتصادية على النمو الذاتي المستمر والمنتظم، المشاركة، سيادة المعايير العقلية والعلمية، وشيوع الحراك أو التنقل الاجتماعي.[2]

وقد حاول " سملسر" أن يربط بين التحديث والتنمية، وذلك بالتركيز على الآثار الناجمة عن التنمية الاقتصادية على البناءات الاجتماعية وقد توصل إلى أن هناك أربعة عمليات لها أهميتها وتأثيرها في عملية التنمية وهي كالتالي:

العملية الأولى: وهي التي يتم فيها الانتقال من التكنولوجيا البسيطة إلى المعقدة.

---

[1]- المرجع السابق: ص162، 163.

[2]- طلعت مصطفى السروجي وآخرون: التنمية الاجتماعية المثال والواقع، الكتاب الجامعي، منتدى سور الأزبكية، جامعة حلوان، مصر، 2001، ص 89.

العملية الثانية: تلك التي يحدث فيها تغير من زراعة المحاصيل والاستهلاك المحلي إلى زراعة المحاصيل النقدية.

العملية الثالثة: وهي تشمل الانتقال من الاعتماد على القوة الحيوانية والبشرية إلى التصنيع.

العملية الرابعة: فيتم من خلالها تزايد القاعدة الحضرية للسكان.

ولقد أكد" سملسر" أن هذه العمليات الأربعة لا تقع في وقت واحد، وأن التغيرات والدوافع قد تختلف من مجتمع لآخر كما أن الاختلافات القومية والحروب والكوارث الطبيعية يمكن أن تؤثر بشكل حاسم في التنمية.

كما ذهب" سملسر" بأن وقوع الاضطرابات الاجتماعية أمر حتمي وهذه الاضطرابات تحدث لأسباب عديدة، وأكثرها أهمية هو الصدام بين التقليد والعصرية، وتفاوت التغير البنائي والسرعة التي تسير بها عملية التصنيع.[1]

وعلى العموم فقد حاول علماء ومفكري التحديث في اتجاهاتهم النظرية تشبيه الواقع الراهن للمجتمعات النامية (المتخلفة) بالواقع الذي كان سائدا في المجتمعات المتقدمة قبل الثورة الصناعية، وصوروا التحديث على أنه اتخاذ المجتمعات النامية السعي الجاد للوصول لهذا النموذج المستهدف شكلا ومضمونا.[2]

ثانيا: الاتجاه الانتشاري:

انطلق هذا الاتجاه من نقطة أساسية هي أن التنمية شكل من أشكال التغير الاجتماعي، تتم بواسطة الانتشار الثقافي من المركز (الو.م.أ خصوصا) نحو المحيط. بمعنى أن حل مشكلة التخلف التي تعاني منها البلدان النامية يكمن أساسا في الانتشار من المركز نحو الأطراف.[3]

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن التنمية الاقتصادية والتغير الاجتماعي يمكن تحقيقها في الدول النامية أذا توفرت شروط انتقال المقومات المادية والثقافية من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة، ويتجلى هذا الانتقال في العناصر التالية:

1- تدفق رؤوس الأموال: تكمن المشكلة الأساسية للدول المتخلفة في ندرة رؤوس الأموال اللازمة لعمليات التنمية مما يجعلها في حاجة إلى رؤوس الأموال الضرورية للخروج مما

[1]- ثروت محمد شلبي: مرجع سبق ذكره، ص 165- 167.

[2]- طلعت مصطفى السروجي وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 90.

[3]- اسماعيل قيرة، علي غربي: في سوسيولوجيا التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سلسلة المعرفة، علوم اجتماعية، 2001، ص 15.

يعرف بالحلقة المفرغة... بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا الحديثة من الدول المتقدمة ونشر وترويج النظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية كالحرية الاقتصادية والقيم الليبرالية والنظام السياسي الديمقراطي.[1]

2- والجديد الذي يميز هذا الاتجاه هو اهتمامه بالعلاقات الاقتصادية والسياسية (التاريخية والمعاصرة) بين البلدان الغربية وبقية أجزاء العالم.

ويستند أصحاب هذا الاتجاه إلى بعض أفكار وتصورات ماركس، فعلى الرغم من أن كتاباته عن المجتمعات غير الغربية ضئيلة ومتناثرة وأبعد أن تتخذ إطارا نظريا متماسكا، إلا أنه قد ذهب بعض الرواد من خلال الطرح الماركسي إلى أن التوسع الذي تحققه الرأسمالية الأوربية في مختلف أنحاء العالم، وما تخلفه من نظام اقتصادي عالمي واحد، سوف يحول البلدان المتخلفة إلى بلدان أوربية الطابع، غير أن ماركس- برغم ذلك – قد نظر إلى أوروبا في سياق دولي، كما تصور إمكانية الهزات الاجتماعية والسياسية في البلدان غير الأوروبية كرد فعل للتأثير الأوروبي، ذلك التأثير الذي قد يؤدي إلى حدوث ثورات في هذه البلدان.

3- والملاحظ أن الاتجاه الانتشاري في صورته غير الماركسية لا يميل إلى تأكيد الجوانب الاستعمارية للتوسع الرأسمالي الأوروبي، ولكنه يركز على تأكيد تأثير التكنولوجيا والسلع الاستهلاكية والأفكار والقيم الغربية التي تنتقل إلى الدول النامية من خلال هيئات ووسائل ومنظمات مختلفة مثل (التعليم، السياحة، وسائل الاتصال الجماهيري...إلخ).

4- وفضلا عن ذلك يذهب بعض أصحاب الاتجاه الانتشاري إلى أن التكنولوجيا والثقافة التنظيمية المرتبطتين بالتصنيع تشكلان نسقا اجتماعيا معينا، وبالتالي فإن نقل التكنولوجيا والصناعة إلى الدول النامية سوف يؤدي إلى تغير الثقافة والباء الاجتماعي لهذه المجتمعات بحيث تشبه في نهاية الأمر النموذج الغربي من المجتمعات.

5-ويميل بعض أصحاب الاتجاه الانتشاري إلى إبراز " المعوقات" التي تضعف من قدرة الدول النامية على تمثل "التجديدات والمستحدثات الوافدة من الغرب.

[1]- خالد حامد: التنمية المستدامة، دار قرطبة، ط1، الجزائر، 2014، ص 33، 34.

وغالبا ما تتخذ هذه المعوقات إما شكلا بنائيا أو ثقافيا (أي أنها إما تتعلق بالبناء الاجتماعي– السياسي للمجتمع أو بقيمه السائدة)، فنطاق الانتشار أصبح عالميا (مثال ذلك المدرسة، الراديو، التلفزيون، السيارات... إلخ).[1]

6– كذلك نجد بعض أصحاب هذا الاتجاه يعتقدون أن القيم التقليدية السائدة في دول العالم الثالث تمثل مصدرا للفساد، و عندما يستخدمون مصطلح الفساد فهم يشيرون إلى مجرد تطبيق القيم والسلوك التقليديين في مواقف وأوضاع غير ملائمة، ويستشهدون على ذلك بسيادة المصلحة الذاتية والحكم على الأشخاص طبقا لنوعيتهم وصلاتهم الشخصية.[2]

[1]- محمد محمود الجوهري: علم الاجتماع التنمية، دار المسيرة، ط1، عمان، الأردن، 2010، ص 259، 261.
[2]- المرجع السابق: ص 268.

المحاضرة رقم (5): نظريات التنمية (الاتجاه السيكولوجي،الاتجاه الماركسي)

أولا: الاتجاه السيكولوجي:

يعني هذا الاتجاه بدراسة التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي في ضوء الخصائص السيكولوجية للأفراد، والقضية الأساسية التي ينهض عليها هذا الاتجاه هي أن درجة الدافعية الفردية أو الحاجة إلى الانجاز هي الدعامة الأساسية للتنمية الاقتصادية.[1]

وهكذا نجد أن ماكليلاند يعلن بوضوح أن القيم والدوافع هي التي تحدد تماما معدل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن الأفكار هي التي تلعب الدور الهام في تشكيل التاريخ، والملاحظ أن أصحاب هذا الاتجاه ينطلقون من مؤلف ماكس فيبر الأخلاق البروتيستانتية وروح الرأسمالية، كما يجدون سندا قويا في كتاب جوزيف شومبيتر Schumpeter بعنوان "نظرية التنمية الاقتصادية".

ولقد عرف ماكليلاند الحاجة إلى الانجاز بأنها الدافع على صنع الأشياء بطريقة أفضل وأكفأ، وأن هذا الدافع يمثل خاصية عقلية.

ولقد افترض ماكليلاند أيضا وجود علاقة موجبة بين البروتيستانتية والحاجة إلى الانجاز، وأن قيم الاعتماد على الذات– التي هي من أبرز خصائص البروتيستانتية – تؤدي إلى تدريب مستقل يقوم به الآباء بالنسبة للأبناء.

وهذا يزيد من الحاجة إلى الانجاز لدى الأطفال مما يؤدي بعد ذلك إلى حدوث التنمية الاقتصادية.

أما هيجن Hagen فقد ذهب إلى أن الشخصية النمطية التي توجد في المجتمعات التقليدية هي شخصية " غير خلاقة"، و" تسلطية"، وذلك بسبب وجود خصائص المجتمع التقليدي، الذي تسيطر عليه التقاليد والبناء الاجتماعي المستند إلى المكانات المكتسبة، ولقد رفض هيجن النظريات الاقتصادية التي تتناول التخلف في ضوء درجة الاحتكاك بالغرب (اليابان في مقابل الهند)، بل أنه رفض أيضا فكرة محاكاة الدول النامية للأساليب التكنولوجية السائدة في الدول المتقدمة.

وقد بين أن متطلبات التحول إلى التنمية الاقتصادية تتمثل في خلق الإبداع ونشره، بحيث تصب الطاقات الإبداعية في التجديد أو الاستحداث في مجال تكنولوجيا الإنتاج.

[1]- محمد شفيق: مرجع سبق ذكره، ص41.

ويتفق هيجن مع ماكليلاند أن الشخصية الابداعية تتميز بتوافر الحاجة الشديدة إلى الانجاز، والقوة، والاستقلال، والنظام، والانتظام والملاحظ أن ماكليلاند وهيجن قد اهتما بدراسة مشكلة سوسيولوجية معقدة هي التجديد في المجتمع، ويمكننا أن نحدد ثلاث فئات من المجددين حظيت باهتمام عدد كبير من علماء الاجتماع هم المنظمون Entrepreneurs، والمحدثون Modernizers، والمبتكرون Inventors (في مجالات العلم والتكنولوجيا والفن).

ولقد درس ماكليلاند وهيجن فئة المنظمين، وذهبا إلى أن المنظم يمثل نموذجا معينا من الشخصية تتصف بالحاجة الشديدة إلى الانجاز والإحساس بالتفوق على بقية أفراد المجتمع، ثم ذهبا بعد ذلك إلى أن مصدر الحاجة العالية إلى الانجاز يكمن في الجماعات النشطة في المجتمع (مثل البروتيستانت، اليهود) خاصة فيما يتعلق برفضها للقيم التقليدية السائدة في المجتمع ولجوئها إلى التجديد.

وهكذا يبدو واضحا أن ماكليلاند قد فسر عملية التجديد (في المجالات الاقتصادية بخاصة) في ضوء ظهور توجهات دينية معينة، بينما نجد هيجن يفسر هذه العملية في ضوء التغيرات التي تطرأ على البناء الأسري، فالدول المتخلفة تظل متخلفة– كما يقول هيجن – لأن لديها بناءا أسريا " محافظا" و " متسلطا " وأنها بذلك تؤدي إلى ظهور نموذج أو نمط من الشخصية غير خلاق يتصف بالامتثال.[1]

ولعل أفضل وصف لوجهتي نظر ماكليلاند وهيجن أنهما بمثابة تشويه لآراء ماكس فيبر، ذلك أن فيبر كان واعيا بأهمية العوامل الاقتصادية والسياسية (التاريخية والمعاصرة). لقد تخلى ماكليلاند وهيجن عن البعدين التاريخي والبنائي ووصل بهما الأمر إلى طبع مفاهيم وأراء فيبر بطابع " فرويدي".

وقد نجد أليكس انكلز Inkeles قدم تسع خصائص يعتقد أنها تميز الإنسان الحديث، وأن على الدول التي تريد التحديث والتنمية أن تكتسب هذه الخصائص، ومن بين هذه الخصائص الاستعداد للخبرات الجديدة وتقبل التجديدات والتغير، والعقل المفتوح" الليبرالي" والتوجه الديمقراطي، والمحافظة على الوقت والمواعيد، والتوجه نحو التخطيط والالتزام، والاعتقاد في التقدم، وفي قابلية العالم للحساب، والإيمان بالعلم والتكنولوجيا...إلخ.

[1]- محمد محمود الجوهري: مرجع سبق ذكره، ص 281- 283.

أما دانيال ليرنر Lerner فقد تناول تنمية الدول المتخلفة في ضوء اكتساب خصائص سلوكية سيكولوجية معينة، والمتغيرات الأساسية للتنمية أو التحديث الذي كان يستخدمه ليرنر كمرادف لمفهوم اكتساب خصائص الغرب هي: التحضر، التعليم، المشاركة في وسائل الاتصال، والمشاركة السياسية.[1]

أما فيما يخص المحدثين فيمكن وصفهم بالمجددين، ولقد عرف دور Dore المحدث (الذي يمثل المثقف والإداري، وضابط الجيش) بأنه :" ذلك الشخص الذي يسعى إلى تحويل مجتمعه أو قطاعات منه عن طريق محاكاة نماذج مشتقة من دولة أو دول أخرى. فالمحدث– إذا – هو نتاج للمجتمع الدولي، أي أنه ظاهرة صاحبت تقسيم العالم المعاصر إلى عالمين: أحدهما متقدم، والآخر متخلف.[2]

ثانيا: الاتجاه الماركسي:

1– الماركسية الكلاسيكية:

قدم ماركس Marx نموذجا عاما لتطور المجتمعات الإنسانية، وحاول تبعا له تفسير النظم السياسية والاجتماعية والثقافية بإرجاعها إلى الظروف المادية للحياة.

واستناد إلى أطروحاته حول البناء الفوقي والتحتي وقوانين التطور الاجتماعي والدور الذي تلعبه علاقات الإنتاج، حدد ماركس خمس مراحل لتطور ونمو المجتمعات،[3]بحيث تعبر المرحلة الأولى على الإنتاج البدائي أين كانت ملكية وسائل الإنتاج جماعية، وأدوات الإنتاج هي الحجارة المصقولة ثم القوس والسهم، وكان الإنتاج يعتمد على جمع الثمار وصيد البر والبحر وهو عمل مشترك بين أفراد المجتمع الذي يخلو من الطبقات الاجتماعية، أما مرحلة العبودية فقد بدأ فيها الأغنياء يبسطون نفوذهم على الفقراء بحيث تحولوا إلى عبيد يقوم استغلالهم أبشع استغلال وبالتالي في هذه المرحلة تم ظهور الطبقية، وكانت وسائل الإنتاج وأدواته بسيطة، أما في مرحلة الإقطاع تطورت وسائل الإنتاج واستخدام المحراث، وتملك الإقطاعيون وسائل الإنتاج وخاصة الأرض، وكان الفلاحون يعملون في الأرض مقابل أجر معين يدفعه الإقطاعيون، وقد وضعت طبقة الإقطاعيين من النظم والأجهزة ما كفل لها حماية مصالحها، غير أن التقدم العلمي والصناعي أدى إلى ظهور المصانع في المدن

[1]- المرجع السابق: ص 288،290.
[2]- المرجع السابق: 296،297.
[3]- اسماعيل قيرة، علي غربي: مرجع سبق ذكره، ص 19.

غير الخاضعة لسيطرة حكام الإقطاع والتي جذبت إليها الفلاحين الفارين من نظام الإقطاع وبذلك ظهر نظام إنتاجي آخر هو الرأسمالية الصناعية حيث حلت البرجوازية محل الإقطاع، أما المرحلة الاشتراكية فهي مترتبة على المرحلة الرابعة والتي يصبح فيها المجتمع مالكا لوسائل الإنتاج ويخلو من الطبقات.[1]

ولقد لفت ماركس الأنظار إلى التنمية على أنها عملية ثورية، أي أنها تتضمن تحولات شاملة في البناءات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والقانونية، فضلا عن أساليب الحياة والقيم الثقافية، وإلى جانب هذا أعار ماركس اهتماما كبيرا لدور العوامل الاقتصادية والتكنولوجية في عملية التنمية.

وعليه تعالج النظرية الماركسية قضية التخلف والتقدم من خلال مفاهيم الصراع والعوامل الاقتصادية، والمراحل التاريخية الطبقية، حيث يحدث التغير الاجتماعي (التنمية) كنتيجة للصراع الطبقي.[2]

2- الماركسية المحدثة:

حاول الماركسيون المحدثون تطوير أراء ماركس بما يتفق مع الظروف الدولية الجديدة التي شهدها القرن العشرون، وبما يتفق مع متطلبات دراسة واقع دول العالم الثالث، وقد كانت نقطة الانطلاق الأساسية في دراسات الماركسيين المحدثين هي ضرورة الدراسة في إطار نظري عالمي ذو طابع اقتصادي دولي جماعي، أي تطوير الإطار النظري الماركسي الكلاسيكي بما يتلاءم مع الأوضاع العالمية الجديدة.

وتمثل قضية الامبريالية (الاستعمار الجديد) الاهتمام الأساسي في دراسة التخلف بحيث تمارس الامبريالية دورها في العالم الثالث من خلال الميادين الرئيسة التالية: السياسي، والإيديولوجي، والعسكري، والاقتصادي.[3]

وفي هذا السياق نجد الماركسية المحدثة تنظر إلى التنمية على أنها تحسينا حقيقيا في المستوى العام للحياة، واهتمت بالتناقض القائم بين الامبريالية وشعوب العالم الثالث، ودعت إلى ضرورة فهم العالم باعتباره وحدة مكتملة، بالإضافة إلى الخصوصية التاريخية الثقافية للبناء الاجتماعي.

---

[1]- عبد الرحمان تمام أبو كريشة: مرجع سبق ذكره، ص60.

[2]- اسماعيل قيرة، علي غربي: مرجع سبق ذكره، ص 19، 20.

[3]- محمد محمود الجوهري: مرجع سبق ذكره، ص 310، 312.

ومن أبرز ممثلي هذا الاتجاه " بول باران" P.Baran ، " شارل بتلهايم" C . Bttelheim و"فرانك" Frank وغيرهم، فالأول يعتقد أن التنمية ثورية وليست تطورية، وأن التخطيط الشامل هو الطريق إلى التنمية الاقتصادية السريعة، أما "بتلهايم" فيرى أن ظاهرة التخلف ترتبط بعدة عوامل منها التبعية، الاستغلال والتجمد، في حين ينظر فرانك إلى التخلف باعتباره يمثل نتاجا للعلاقات الاقتصادية التاريخية بين الدول المتقدمة والمتخلفة.

وبناءا على ما تقدم، نرى أن الأدبيات الماركسية المحدثة تناولت موضوع التنمية في ضوء ثلاث نظريات أساسية وهي نظرية الامبريالية، نظرية أسلوب الإنتاج، نظرية التبعية.[1]

[1]- اسماعيل قيرة، علي غربي: مرجع سبق ذكره، ص 20.

المحاضرة رقم (06): التنمية المستدامة: مفهومها– أبعادها– أهدافها

أولا: مفهوم التنمية المستدامة:

هناك العديد من التعريفات للتنمية المستدامة والتي طرحت بطرق مختلفة ولكن يستند التعريف الشائع المستخدم على نطاق واسع إلى تقرير " مستقبلنا المشترك " من خلال اللجنة العالمية للبيئة والتنمية لسنة 1987، وهذا التعريف مفاده:" أن التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم"[1]

وقد أصبح هذا المفهوم من المرجعيات الأساسية في السياسات الوطنية والدولية منذ مؤتمر "ريودي جانيرو 1992" المعروف بقمة الأرض، و لذلك ترسخ في الخطابات العالمية، وأصبح مجالا للقاءات والمؤتمرات الدولية التي فرضتها سياسة التعاون الدولي لمواجهة التهديدات المحدقة بكوكب الأرض: كالإضرار بالتنوع البيئي والتلوث، والاحتباس الحراري...إلخ. وذلك بهدف وضع سياسات تقلص من حجم بؤس الإنسانية وانتشار الفقر واللاعدالة الاجتماعية وسوء التغدية ونقص مياه الشرب...إلخ.

فالتنمية المستدامة تمزج بين حماية البيئة مع الفاعلية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وبذلك فهي تسعى لتأسيس علاقة بين التنمية الاقتصادية وفي ذات الوقت التسيير السليم للبيئة ويعني ذلك العمل على قياس وضبط كيفية استخدام الإنسان للموارد البيئية، أي الأخذ في الاعتبار ضرورة الحفاظ على المصادر الطبيعية المحدودة ومراقبة تأثيرات الأنشطة الإنسانية على المدى الطويل.[2]

ثانيا: أبعاد التنمية المستدامة:

حدد مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة المنعقد في " جوهانسبورغ " سنة 2002 الأبعاد الرئيسية لمفهوم التنمية المستدامة في ثلاثة محاور هي كما يلي:[3]

[1] - Tatyana P. Soubbotina: Beyond Economic Growth An Introduction to Sustainable Development, WBI LEARNING RESOURCES SERIES, Second Editio, Washington, U.S.A. , 2004, p9.

[2]- خالد حامد: مرجع سبق ذكره، ص 102، 103.

[3]- أحمد جابر بدران: التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، مصر ، القاهرة، ط1، 2014، ص99.

1- البعد الاقتصادي:

ويخص تلبية الحاجات المادية للإنسان عن طريق الإنتاج والاستهلاك، بحيث أن استخدام الموارد اليوم ينبغي ألا يقل عن الدخل الحقيقي في المستقبل، ويطرح هذا البعد مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، مما يعني استخدام أفضل للتكنولوجيا والمعارف والقيم التي تضع في الأولوية الديمومة الكبرى.

إن التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها دون موارد طبيعية وبشرية، ولهذا لا بد من إدخال التكاليف البيئية والاجتماعية في الحسابات الاقتصادية، أي أن التنمية الاقتصادية أصبحت تأخذ في الاعتبارات المتغيرات البيئية مثل نظام الإدارة البيئية، التقييم النقدي لأضرار البيئة...إلخ والمتغيرات الاجتماعية مثل الحق في السكن...إلخ وذلك من أجل التخلص من الأساليب التنموية السابقة (اقتصاد المصنع) التي كانت تحقق الرفاهية الاقتصادية حاملة معها الكوارث الطبيعية والبشرية نتيجة التلوث البيئي، ويمكن تلخيص الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة في العناصر الأساسية التالية:

- تقوية دور التجارة والصناعة من خلال ترقية الإنتاج النظيف وتشجيع مبادرات المؤسسات في مجال البيئة (توظيف نظام الإدارة البيئية، إجراءات لتخفيض التلوث...).
- تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك وجعلها أكثر استدامة (التكنولوجيا النظيفة والاستهلاك الأخضر...).
- استعمال الأدوات الاقتصادية للحفاظ على البيئة (الرسم، التدعيمات، سوق حقوق التلويث)
- وضع موارد وميكانيزمات مالية للحفاظ على البيئة كتقديم قروض ميسرة للمؤسسات التي تريد إدماج الجانب البيئي في سياستها.
- المساواة في توزيع الموارد بين جميع أفراد المجتمع باعتبار المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة.
- رفع حصة دول الجنوب في التجارة الدولية.
- الاستثمارات المسئولة اجتماعيا التي تأخذ بعين الاعتبار التأثيرات البيئية والاجتماعية للمشاريع المزمع تشييدها.[1]

[1]- مصطفى يوسف كافي: التنمية المستدامة، شركة دار الأكاديميون، ط1، عمان، الأردن، 2018، ص 76،77.

2-البعد الاجتماعي:

نقصد به الإطار الاجتماعي الذي تحدث فيه التنمية مؤثرة فيه ومتأثرة بكافة مكوناته، والذي يعتبر مطلبا رئيسا من متطلبات التنمية المستدامة وشرطا من شروطها، ويتجسد هذا البعد في العديد من العناصر والمكونات البنائية مثل الأنساق الاجتماعية التي تكون البناء الاجتماعي كالنسق القيمي، والنسق العائلي، والنسق الإيكولوجي والنسق الديني والتعليمي والطبقي، والنسق الإيديولوجي والمعتقدات، والعادات والتقاليد، والأنماط السلوكية، ونظم الرعاية الاجتماعية والصحية، والمورد البشري والظروف التاريخية التي تلعب دورا هاما في تشكيل واقع المجتمع ووعيه.[1]

كما يتحدد البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في:

- الإنصاف بين الأفراد والأمم والأجيال إلى جانب تقليص الفجوة بين الشمال والجنوب عن طريق التعاون الدولي لمحاربة الفقر والمجاعة.
- التوازن بين النمو الاقتصادي والنمو الديموغرافي.
- الاستخدام الكامل للموارد البشرية، بمعنى إعادة توجيه الموارد للاحتياجات البشرية الأساسية مثل التعليم، الرعاية الصحية والمياه بهدف تحسين الرفاه الاجتماعي والاستثمار في رأس المال البشري.

3-البعد البيئي:

ويتعلق بالحفاظ على المورد المادية والبيولوجية مثل الاستخدام الأمثل للأراضي والموارد المائية في العالم وذلك من خلال الأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة من حيث الاعتبارات البيئية وهي:

أ- قاعدة مخرجات: وهي مراعاة تكوين مخلفات لا تتعدى قدرة استيعاب الأرض لهذه المخلفات أو تضر بقدرتها على الاستيعاب مستقبلا.

ب- قاعدة مدخلات: - مصادر متجددة مثل التربة، المياه، الهواء.

- مصادر غير متجددة مثل المحروقات.

[1]- كمال التابعي: تغريب العالم الثالث دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، القاهرة، 1991، ص 67.

إن المصادر المتجددة يجب المحافظة عليها عن طريق عدة أمور منها حماية الموارد الطبيعية والحفاظ على المحيط المائي وصيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي.[1]

وتأسيسا لما سبق يمكن تلخيص أبعاد التنمية المستدامة في المخطط التالي:

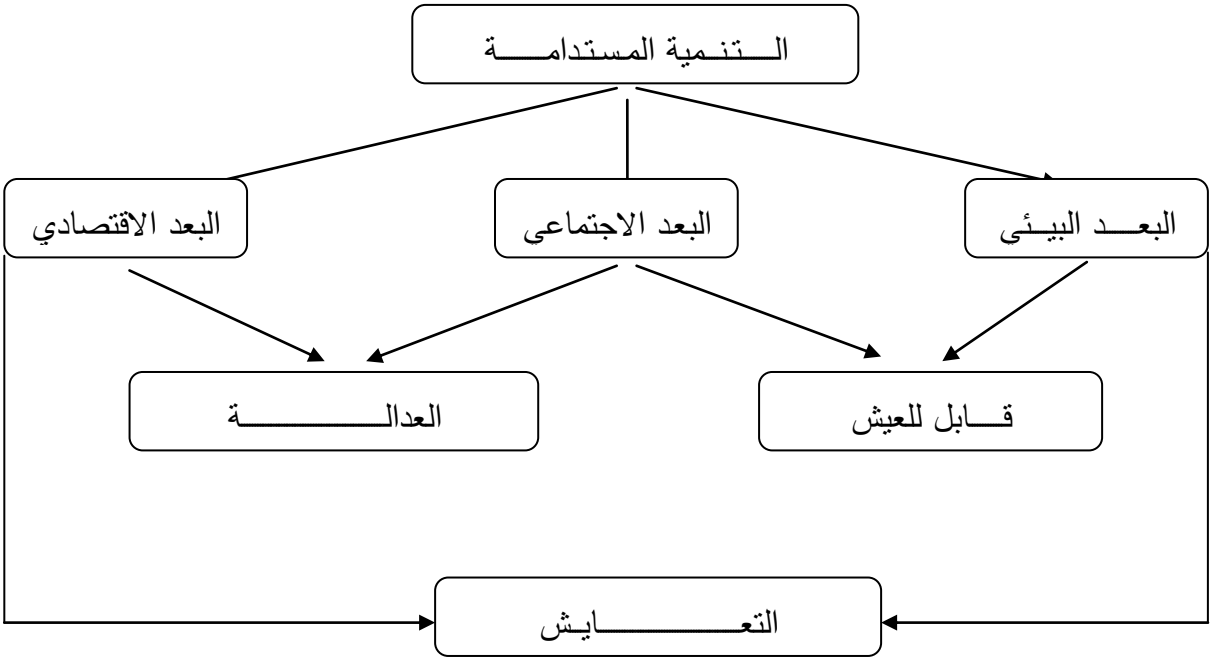

المصدر: مصطفى يوسف كافي ، التنمية المستدامة، ص80

من المخطط يمكن صياغة بعض المعادلات:

البعد البيئي+ البعد الاقتصادي= التعايش بين الاقتصاد والبيئة.

البعد البيئي+ البعد الاجتماعي= بيئة يحتمل العيش فيها.

البعد الاجتماعي+ البعد الاقتصادي= العدالة.

البعد البيئي + البعد الاقتصادي+ البعد الاجتماعي = تنمية مستدامة.[2]

ثالثا: أهداف التنمية المستدامة:

1- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

2- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغدية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

3-ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.

[1]- خالد مصطفى القاسم: إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 34، 35.

[2]- مصطفى يوسف كافي: مرجع سبق ذكره، ص79، 80.

4- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.

5- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.

6-ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.

7- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.

8- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

9- إقامة بنى تحتية قادرة على الصعود، و تحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.

10- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

11- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

12- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

13- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وأثاره.

14- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

15- حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

16- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على كافة المستويات.

17- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.[1]

[1]- الجمعية العامة- الأمم المتحدة، الدورة 70، 21 أكتوبر 2015، البندان 15، 116 من جدول الأعمال، قرار اتخذته الجمعية العامة 25 سبتمبر 2015، 1/70 تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ص 18،19.

وحتى تتحقق هذه الأهداف يتعين على القطاعات الثلاثة سالفة الذكر –الاقتصادية والاجتماعية والبيئية– أن تتضافر وأن تلقى دعما واسعا من المنظمات الحكومة وغير الحكومية.

المحاضرة رقم (07): البيئة كمحدد لقياس التنمية المستدامة (1)

أولا: تعريف البيئة:

هي جملة الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات المجتمع وتطلعاته.[1]

كما تعرف البيئة على أنها: نسيج من التفاعلات المختلفة بين الكائنات العضوية الحية بعضها البعض (الإنسان، الحيوان، النبات...) وبينها وبين العناصر الطبيعية غير الحية (الهواء، الحرارة، الضوء...) ويتم هذا التفاعل وفق نظام دقيق، متوازن ومتكامل يعبر عنه بالنظام البيئي أو المنظومة البيئية.

أو هي كل ما يحيط بالإنسان من ماء وهواء وأرض فهو يؤثر فيها ويتأثر بها.[2]

ثانيا: النظام البيئي:

ويقصد به أية مساحة من الطبيعة وما تحويه من كائنات حية وموارد غير حية في تفاعلها مع بعضها البعض ومع الظروف البيئية وما تولده من تبادل بين الأجزاء الحية وغير الحية، ومن أمثلة النظم البيئية الغابة والنهر والبحيرة والبحر، فالنظام البيئي إذا يتشكل من الكائنات الحية التي يتكون منها المجتمع البيئي وكذلك كل عناصر البيئة غير الحية (تركيب التربة، الرياح، طول النهار، الرطوبة...الخ) ويأخذ الإنسان– كأحد كائنات النظام البيئي– مكانة خاصة نظرا لتطوره الفكري والنفسي، فهو المسيطر في بعض الأحيان على النظام البيئي وعلى حسن تصرفه تتوقف المحافظة على النظام البيئي وعدم استنزافه.

[1]- رشيد يابسي: التنوع البيولوجي، مجلة البيئة والحياة، العدد01، 01 مارس 2004، جمعية حماية البيئة والطبيعة، قسنطينة، ص04.
[2]- بيان محمد الكايد: مرجع سبق ذكره، ص17.

وسنتعرف أكثر على النظام البيئي من خلال التعرف على مكوناته:

1-مكونات النظام البيئي:

يتكون النظام البيئي من:[1]

أ- المكونات غير الحية: وهي المواد الأساسية غير العضوية كالماء والهواء واليابسة والعضوية كمخلفات الأحياء والجثث.

ب- المكونات الحية: وتشمل:

- الكائنات المنتجة: وهي كائنات حية ذاتية التغذية أي تصنع غذائها بنفسها.
- الكائنات المستهلكة: وهي الكائنات الحية غير ذاتية التغذية التي لا تصنع غذائها بنفسها، وتأخذ غذائها من الكائنات المنتجة.
- الكائنات المحللة: كالبكتيريا والفطريات التي تتغذى على جثث الكائنات المنتجة والمستهلكة.

ت- الطاقة: تعتبر الشمس الطاقة النظيفة لأي نظام بيئي، فهي تمدنا بالدفء وتستفيد منها النباتات في عملية التركيب الضوئي وبعض منها مخزون في الفحم والنفط والغاز الطبيعي.

2- خصائص النظام البيئي:

يتميز النظام البيئي بعدة خصائص هي:

أ- التعقيد: يعتبر النظام البيئي نظاما معقدا، ذلك لما يحتويه من أنواع متعددة من الكائنات الحية التي تعيش فيه والعلاقات المتبادلة فيما بينها وبين الظروف البيئية المحيطة بها، بحيث تشكل هذه العلاقات نظاما متكاملا متميزا بالاستمرار والاتزان، وهذا التوازن والاستقرار متوقف على درجة تعقيده فكلما ازداد تعقيد النظام البيئي كان أكثر ثباتا واستقرارا.

ب- النظام البيئي مغلق ماديا: في أي نظام بيئي تتحول المواد العضوية (الفضلات) المتراكمة فوق سطح التربة بواسطة الكائنات الحية المفككة إلى مواد بسيطة قابلة للامتصاص من قبل النباتات، وهكذا يحدث في الغابات، وكذلك الأسماك في البحار تطرح فضلات عضوية تحولها البكتيريا إلى مركبات غير عضوية تستخدم في تغذية الأشنيات

[1]- فتحي دردار: البيئة في مواجهة التلوث، دار الأمل، تيزي وزو، 2003، ص 23، 24.

(الطحالب) والأسماك بدورها تتغذى على هذه الأشنيات وهكذا تختتم الحلقة، فكل العناصر السابقة تسير في دورة مغلقة، لذا يعتبر النظام البيئي مغلق ماديا، وقد يتعطل عمل البكتيريا أو المحللات من جراء دخول فضلات– كالفضلات المنزلية والصناعية والمواد البلاستيكية والمعدنية وغير قابلة للتحلل – على هذه الدورات المغلقة فيتأذى النظام البيئي ويختل توازنه.

ت– إمكانية التنبؤ عن الحوادث البيئية: إن بقاءنا واستمرار حياتنا مرهون بسلامة النظام البيئي وبإمكانية التنبؤ عن الحوادث البيئية التي يمكن أن تصيبه، فلو كانت هذه الحوادث فجائية عشوائية لكنا تحت رحمة شذوذ البيئة المحيطة، لهذا أي خلل يصيب النظام البيئي يؤدي إلى الأعمال الفجائية غير المتوقعة للأنظمة، و يؤكد العلماء في الوقت الحاضر من إمكانية تعرض العالم لمشاكل بيئية مفاجئة نتيجة تدهور الأنظمة البيئية، يكون الإنسان أحد المتسببين في هذه المشاكل، على الرغم أن البيئة تعني له الكثير فهي الحاضن والمورد الذي يزوده بضروريات الحياة.[1]

ثالثا: العوامل التي أدت إلى تطور الاهتمام بالبيئة:

– مشكلة التزايد السكاني في العالم خاصة في دول العالم الثالث التي تعاني من المشكلات العديدة في كافة المجالات (اقتصاد، صحة، مجتمع، تغذية، تعليم...)

– انتشار الفقر والأمراض والمجاعات وتفاقم المشكلات الاجتماعية في العديد من دول العالم لاسيما دول العالم الثالث التي تواكب التقدم العلمي والتقني بعد.

– تناقص الغطاء النباتي وبالتحديد الغابات بسبب اقتلاع الأشجار واستخدام أخشابها كمصدر للطاقة وفي عمليات البناء وفي أغراض أخرى، وتقلص المساحات الصالحة للزراعة بسبب التوسع العمراني، كما تعرضت العديد من الأراضي الزراعية لظاهرة التصحر التي تهدد الثروة النباتية والزراعية مما أدى إلى زيادة مساحة الرقعة الصحراوية مع تناقص عدد الحيوانات وانقراض بعضها.

– التقدم الصناعي الواسع وما نجم عنه من أضرار للإنسان والحيوان والنبات وذلك من خلال تلوث التربة، الهواء، والماء.

[1]- عبد الرحمان المهنا أبا الخيل ومحي الدين محمود قواس: النظم البيئية والانسان، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2005، ص 52، 56.

– التقدم الكبير لوسائل النقل والاتصالات مما أدى إلى تفاقم مشكلة التلوث البيئي وإصابة الإنسان بمختلف الأمراض لاسيما التنفسية والجلدية، بالرغم من أن هذا التقدم قد حقق انجازات كبيرة فيما يتعلق بتبادل الفكر والمعرفة بين مختلف دول العالم.

– زيادة احتياجات الإنسان الأساسية والضرورية في ظل التقدم العلمي والتقني مما أدى إلى نشوء مشكلات اجتماعية، اقتصادية وأخلاقية.

– اهتمام برامج التعليم في العديد من دول العالم بالنواحي المادية والحسية مع تقليص الاهتمام بالعلوم الإنسانية والمواد الدينية والتربوية والاجتماعية حيث يعتبر هذا النقص من أبرز الدوافع التي أدت إلى تضخيم المشكلة البيئية.

– ظهور مشكلات جديدة أضرت بالبيئة مثل مشكلة طبقة الأوزون وما يترتب عليها من أضرار على حياة الكائنات الحية، بالإضافة إلى الأمراض الخطيرة التي شكلت خطرا على حياة الإنسان وعلاقاته الاجتماعية.

تعتبر هذه العوامل من أبرز العوامل التي أدت إلى تطور الاهتمام بموضوع البيئة واستحداث التخصصات والدراسات التي تبحث في سبل النهوض بالبيئة وحمايتها بالإضافة إلى رفاهية المجتمع والنهوض بمستواه الفكري والعلمي والثقافي.[1]

رابعا: أقسام البيئة:

يمكن أن تقسم البيئة إلى الأقسام التالية:

1- **البيئة الطبيعية:** وهي تشمل الماء والهواء والتربة والمعادن ومصادر الطاقة والأحياء بكافة صورها، أي أنها تشمل الأرض بما فيها، والمناخ بعناصره وعوامله وجميع أشكال الحياة على الكرة الأرضية وهي كما يلي:

أ- الأرض وتشمل:

- التربة: بما في ذلك خواصها الكيميائية والفيزيائية ومكوناتها وصفاتها وقدرتها الاحتمالية وتعريتها ونفاذيتها وغير ذلك.
- التكوين الجيولوجي والتضاريس، ويشمل المكونات الصخرية والرواسب السطحية والتراكيب الجيولوجية كالتصدعات والثروات الباطنية كالمعادن والمياه الجوفية، والشكل الخارجي لسطح الأرض من حيث درجة وعورتها وانحدارها والمناظر الطبيعية وغيرها.

[1]- فتحي دردار: مرجع سبق ذكره، ص10.

- ظروف خاصة مثل الفيضانات والتصدعات والانزلاقات الأرضية والزلازل والبراكين.

ب- المناخ: ويشمل عناصر المناخ كالأمطار ومعدلات درجات الحرارة، واتجاهات الرياح السائدة والأعاصير وطول فصل نمو النباتات، وكذلك عوامل المناخ كالارتفاع عن سطح البحر وغير ذلك.

ت- الغطاء النباتي والحيوانات البرية: بما في ذلك حجم ونوعية الغطاء النباتي والحيوانات البرية، والنظم البيئية الموجودة ومناطق حياة الحيوانات كالغابات والمسطحات المائية.[1]

2- **البيئة الاصطناعية (الحضرية) أو المشيدة:** وهي تتكون من البيئة المادية التي يشيدها الإنسان ومن النظم الاجتماعية والمؤسسات التي أقامها، وهي تشمل استعمال الأراضي المحيطة لأغراض مختلفة وصفاتها في الزراعة والصناعة والسكن وغيرها، ومن الخدمات العامة من طرق ومصارف ومياه وشبكات ري وتأثير ذلك الاستعمال في الغلاف الحي وخاصة تلوث الهواء والماء والتربة بالملوثات المختلفة، ومواقع المدارس والمنتزهات والخدمات الترفيهية والثقافية، وكذلك المناطق التاريخية والتراثية وغيرها.

3- **البيئة الاقتصادية:** مستوى الدخل، العمل والبطالة، الطبيعة الاقتصادية للمنطقة وقيمة الأراضي وغيرها.[2]

[1]- عبد الرحمان المهنا أبا الخيل، محي الدين محمود قواس: مرجع سبق ذكره، ص 26، 27.

[2]- المرجع السابق: ص 27، 29.

المحاضرة رقم (08): البيئة كمحدد لقياس التنمية المستدامة (2)

أولا: تعريف المؤشر: "هو تعبير رقمي مطلق أو نسبي أو تعبير لفظي عن وضع سائد أو عن حالة معينة."[1]

وعليه تختلف مؤشرات قياس التقدم في تحقيق التنمية المستدامة باختلاف وجهات النظر حول مفهوم التنمية المستدامة في حد ذاته، ويرجع ذلك إلى المتغيرات ومستوياتها سواء إن كانت على المستوى الكلي أو المتوسط أو الجزئي، والغرض من المؤشر، ونظرا لتعددها سيتم التركيز على أهم المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة، وقد حاولت لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة الوصول إلى مؤشرات معتمدة للتنمية المستدامة لكنها لم تعمم على المستوى الإجمالي، كما لم يتم وضع دراسة مقارنة بين الدول في مجال التنمية المستدامة إلا من خلال مؤشرات الاستدامة البيئية لسنة 2005.[2]

ثانيا: القضايا والمؤشرات البيئية وطرق قياسها:

تتمثل القضايا والمؤشرات البيئية فيما يلي:

1- الغلاف الجوي: هناك عدة قضايا تندرج ضمن إطار الغلاف الجوي وتغيراته، منها التغير المناخي وثقب الأوزون، ونوعية الهواء، وترتبط تأثيرات هذه القضايا بصورة مباشرة مع صحة الإنسان، واستقرار وتوازن النظام البيئي.[3]

ويضم جدول أعمال القرن (21) جزء خاص بمشاكل البيئة، فتحت عنوان (المحافظة على مصادر البيئة وإدارتها) يحتوي هذا الجزء على أجزاء تختص بالغلاف الجوي والمصادر الأرضية، والتكنولوجيا الحيوية، ومصادر المياه العذبة، وعدة نواحي من إدارة النفايات.[4]

وهناك ثلاث مؤشرات أساسية تتعلق بالغلاف الجوي يتم قياسها على النحو التالي:[5]

- التغير المناخي: ويتم قياسها من خلال تحديد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

---

[1]- آمنة حسين صبري علي: الإطار العام لمؤشرات التنمية المستدامة- طرق القياس والتقييم، مجلة المخطط والتنمية، العدد (32)، 2015، مركز التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا، جامعة بغداد، ص126.

[2]- المرجع السابق: ص126.

[3]- مصطفى يوسف كافي: مرجع سبق ذكره، ص 102.

[4]- لورين أليوث: السياسةالعالمية للبيئة عرض وتحليل جاسم الحسن، في مجلة عالم الفكر، المجلد30،العدد1، يوليو، سبتمبر،2001، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الصفاة، الكويت، ص288.

[5]- آمنة حسين صبري علي: مرجع سبق ذكره، ص128.

- استنفاد أو ترقق طبقة الأوزون: ويتم قياسه من خلال استهلاك المواد المستنزفة للأوزون.
- نوعية الهواء: ويتم قياسها من خلال تركز ملوثات الهواء.

2- الأراضي: إن طرق ووسائل استخدام الأراضي هي التي تحدد بصورة رئيسية مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة وتطبيق مبادئها.[1]

ويتم قياس مؤشراتها على النحو التالي:[2]

- الزراعة: يتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية، واستخدام المبيدات والمخصبات الزراعية.
- الغابات: ويتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض، وكذلك معدلات قطع الغابات.
- الحضرنة: ويتم قياسها بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة أو مؤقتة.

3- البحار والمحيطات والمناطق الساحلية: وتمثل أكبر التحديات التي تواجه البشرية ويتم قياس التنمية المستدامة في هذا المجال من خلال ثلاثة مؤشرات هي: النسبة المئوية لمجموع السكان المقيمين في المناطق الساحلية، كمية صيد الأسماك ودرجة تركز الطحالب في المياه الساحلية.

4- المياه العذبة: في إطار الدعوة إلى الإدارة المتكاملة لموارد المياه شدد جدول أعمال القرن(21) على ضرورة حماية المياه ونوعيتها ووظائف النظم الايكولوجية من خلال تحسين التقييم وزيادة فهم الآثار الناتجة عن تغير المناخ، وأدرجت ضمن الأولوية اللازمة لإمدادات الشرب، وإنتاج الغذاء والتنمية المستدامة للمناطق الحضرية والريفية.

ويتم قياس التنمية المستدامة في مجال المياه العذبة بمؤشرين رئيسيين هما نوعية المياه وكميتها.

[1]- مصطفى يوسف كافي: مرجع سبق ذكره، ص103.
[2]- آمنة حسين صبري علي: مرجع سبق ذكره، ص129.

5- التنوع الحيوي: إن تدهور التنوع الحيوي يمكن أن تنتج عنه آثار اقتصادية واجتماعية و ثقافية خطيرة، وتترتب عليه عواقب ايكولوجية وأخلاقية بالغة الخطورة، كما أن الأمن الغذائي والاستقرار المناخي، وأمن المياه العذبة واحتياجات صحة الإنسان مرتبطة كلها ارتباطا مباشرا بصيانة التنوع الحيوي واستعماله.

و يتم قياس التنوع الحيوي من خلال مؤشرين رئيسيين هما: نسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض، ونسبة المناطق المحمية.[1]

ثالثا: علاقة المؤشرات البيئية بمؤشرات التنمية المستدامة:

تعد المؤشرات البيئية جزء لا يتجزأ من مؤشرات التنمية المستدامة وتكتسب أهمية خاصة في كونها تحقق أهداف التنمية المستدامة عن طريق مراقبة الوضع القائم ورصد التغيرات التي تحدث على البيئة والموارد الطبيعية والأداء الاقتصادي الكلي وحسابات الناتج المحلي سواء كانت ايجابية أو سلبية، كما أنها تقيس مدى تحقق الهدف من العملية التنموية الشاملة من خلال الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

وهناك ارتباط قوي بين المؤشرات البيئية ومؤشرات التنمية المستدامة الأخرى مثل النمو السكاني والصحة وغيرها تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على البيئة، وتدخل ضمن المؤشرات البيئية فعلى سبيل المثال يعد مؤشر النمو السكاني أحد مؤشرات حالة الضغط الرئيسة على البيئة، والتي تؤدي إلى حدوث تغيرات بيئوية الأمر الذي يؤدي إلى حدوث حالة بيئية جديدة (سلبية أو إيجابية).[2]

إن الحفاظ على البيئة لا يعني التوقف عن التصنيع والنشاط الاقتصادي، بل يتوجب عند القيام بالتنمية الاستخدام الأمثل والرشيد لموارد البيئة، لأن هذه الموارد ليست حكرا على جيل دون الآخر بل هي للجميع ومتداولة بين الأجيال.

[1]- مصطفى يوسف كافي: مرجع سبق ذكره، ص 104، 107.
[2]- آمنة حسين صبري علي: مرجع سبق ذكره، ص 126، 127.

المحاضرة رقم (09): التنمية والعولمة

أولا: في مفهوم العولمة:

يرمز مصطلح العولمة اليوم إلى جملة من المتغيرات والتطورات الحاصلة في مجالات الحياة المختلفة، وهي ظاهرة شاملة تشمل الاقتصاد والتجارة والمال والسياسة والثقافة ومجال الاتصالات والإعلام وأنماط الحياة المختلفة.[1]

كما أن العولمة تعني جعل الشيء على مستوى عالمي، أي نقله من المحدود المراقب إلى اللامحدود الذي ينأى عن كل مراقبة، والمحدود هنا هو أساسا الدولة القومية التي تتميز بحدود جغرافية وبمراقبة صارمة على مستوى الجمارك: تنقل البضائع و السلع، إضافة إلى حماية ما بداخلها من أي خطر أو تدخل خارجي، سواء تعلق الأمر بالجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي.

أما اللامحدود فالمراد به" العالم"، فالعولمة إذن تتضمن معنى إلغاء حدود الدولة القومية في المجالات.[2]

ثانيا: أثر العولمة على التنمية في المجتمعات النامية:

تؤثر العولمة اقتصاديا على التنمية، وذلك من خلال الهيمنة والسيطرة والتكتلات الاقتصادية الكبرى، وتمتد هذه الآثار لتشمل أبعاد التنمية الأخرى.

غير أن العولمة تؤثر على التنمية الاجتماعية في أي مجتمع وبصفة خاصة في المجتمعات النامية، و ذلك من خلال البعد الثقافي والقيمي للتنمية من خلال العناصر التالية:

- تؤدي العولمة إلى الهيمنة الثقافية والسيطرة الغربية على ثقافة المجتمعات النامية فتميل الشخصية التنموية في هذه المجتمعات إلى التقليد والمحاكاة، لعجز هذه الشخصية عن مجارات الثقافات المهيمنة.
- ظهور ثقافات جديدة أو اختفاء بعض الثقافات والقيم والتي قد تؤثر سلبيا على التنمية الاجتماعية في المجتمع.

[1]- محمد محفوظ: العولمة وتحولات العالم (إشكالية التنمية في زمن العولمة وصراع الثقافات)، المركز الثقافي العربي، ط1، الدار البيضاء ، المغرب، 2003، ص13.

[2]- محمد عابد الجابري : قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، ط5، بيروت، لبنان، 2015، ص136.

- أن العولمة في ظل الهيمنة الاقتصادية والتكتلات الاقتصادية الكبرى في حاجة إلى اقتصاد قوي، وضعف البيئة الاقتصادية في الدول النامية بإنتاجها الصغير يؤثر على انتاجية الفرد في المجتمع من ناحية، وتصرف المنتجات من ناحية أخرى.
- تؤدي العولمة إلى ضعف الانتماء للجماعة والمجتمع وزيادة التشتت والتفكك الذي يربط الناس بالعالم اللاوطن واللاأمة، مما يضعف من المقومات الايجابية للشخصية التنموية في المجتمع.
- تكريس الثنائية والانشطار في البعد الثقافي للتنمية الاجتماعية من خلال ضعف مظاهر الهوية الثقافية في المجتمع، والتي تؤثر سلبا على الشخصية التنموية.
- وجود فجوة بين البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي مما يؤثر على تكاملها ويستلزم ذلك تكريس الجهود المهنية على البعد الثقافي للتنمية الاجتماعية، ودراسة الشخصية التنموية في المجتمع، و تدعيم انتماء الأفراد والجماعات لمجتمعاتهم ودراسة وتدعيم الثقافات المحلية وخصوصيتها ودراسة الاغتراب بمظاهره المختلفة، و مواجهة الأمية التكنولوجية للمساعدة في وضع الأسس والأدوات التي لا بد منها للدخول لعصر العلم والتقنيات، وكذلك المساهمة الفاعلة في صنع السياسات الاجتماعية التي تكرس عائدها على المحافظة على الهوية الثقافية للمجتمع، وتدعيم الانتماء، وزيادة إنتاجية الفرد، والاهتمام بالتنمية الاجتماعية، وسلوك الأبناء كما أن العولمة قد تؤثر على تكامل أبعاد التنمية خاصة ارتباط التنمية الاجتماعية بالاقتصادية كوجهي عملة واحدة، والتنمية المستدامة، حيث تهتم الدول النامية على الأخص بالأبعاد الاقتصادية أكثر من الأبعاد الاجتماعية للتنمية، ومن ثمة فإن العولمة تفرز آثار ومشكلات تعزز الفردية وتدعمها.

ثالثا: الواقع العربي والبعد الحضاري:

إن العالم اليوم يسير من حولنا بخطى سريعة في مجال التقدم العلمي والتقني، ولهذا لا يمكننا نحن العرب والمسلمين، أن نقف مكتوفي الأيدي، أمام عمليات النمو والثورة المعرفية والمعلوماتية، وسيادة الغير على مجريات الأمور في العالم كله.

ولا يمكن في المقابل أيضا، من الاعتماد على حركة التطور الطبيعي التلقائي، لأن ذلك يوسع من الهوة، التي تفصلنا عن العالم المتقدم، فلا بد من الإسراع في ترتيب أمورنا بالأسلوب العلمي والحضاري، حتى لا نفقد موقعنا الدولي ودورنا الحضاري.

إذ أن انحباسنا في الأطر التقليدية والجزئية، لا يؤدي إلى تطور نوعي في مسيرتنا، وإنما يجعلنا نراوح في ذات المكان، إذ أن التطور السريع، الذي يجري في العالم اليوم، يلزمنا جميعا باختيار الطرق والأساليب والمعالجات ذات الطابع الحضاري، الذي ينسجم وتطورات العالم المتلاحقة.

والمعالجة الحضارية تعني: العمل على إنهاء جذور المشاكل، وتنقية المحيط الاجتماعي من منابع التخلف والانحطاط بحيث يتم صياغة نسق اجتماعي جديد، لا يلتقي بأي شكل من الأشكال مع تلك الظواهر والقيم الشاذة التي أفرزت ذلك الواقع الاجتماعي المريض.

كما أن المعالجة الحضارية تعني أيضا: العناية بالجانب النوعي في حياة الإنسان والجماعة، فالتقدم الإنساني بعوامل ومظاهر كمية- استهلاكية، وإنما يقاس بعوامل وأسباب نوعية وكيفية.

فالمجتمع المتقدم هو الذي يمتلك مؤسسات تربوية وتعليمية لتأهيل الكفاءات في مختلف المجالات للمشاركة في مشروعات البناء والتنمية الوطنية.[1]

[1]- محمد محفوظ: مرجع سبق ذكره، ص110، 111.

المحاضرة رقم (10): التغيرات المناخية وأهميتها بالتنمية المستدامة

أولا: التغيرات المناخية:

يقصد بها مجموعة الاختلالات التي تطرأ على حالة المناخ العامة في الكرة الأرضية والتي تسبب تغيرا جذريا في الطقس نتيجة عدة عوامل، ومن أهم هذه التغيرات حدوث ارتفاع حاد في درجات الحرارة في المناطق التي كانت تصنف بأنها مناطق جافة وغير هذا من التغيرات.[1]

ثانيا: آثار التغيرات المناخية:

تشمل أسوأ آثار التغير المناخي مايلي:

1-ذوبان الكتلة الجليدية في القطبين: مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى سطح البحر، الأمر الذي يسبب بدوره حدوث فيضانات وتهديد الجزر والمخاطرة باختفاء المدن الساحلية.

2- التغير في النظم البيئية والتصحر: التغيرات في ظروف الحياة في البيئات الطبيعية تسبب الموت والمرض لبعض أنواع النباتات والحيوانات، والهجرات الجماعية للحيوانات، وتصاعد ظاهرة لاجئي المناخ.

3- أكسدة المحيطات: يسبب امتصاص كثير من ثاني أكسيد الكربون الموت والمرض بين الأسماك والطحالب والشعاب المرجانية والكائنات الحية الأخرى في البحر.

4- الظواهر المناخية العنيفة: بسبب ظاهرة الاحترار العالمي، تزيد درجة عنف الأعاصير والفيضانات والجفاف والأمطار والثلوج مما يقود إلى المزيد من الوفيات والضحايا واللاجئين والأضرار المادية.

5- الخسائر الاقتصادية: تدمير السلسلة الغذائية والموارد الاقتصادية، وخاصة في البلدان النامية.[2]

6- الأثر على الصحة وعلى النمو السكاني من خلال زيادة الجوع وسوء التغذية وما يتصل بذلك من اضطرابات تؤثر على النمو الطفل ونمائه وعلى النساء الحوامل بالإضافة إلى زيادة الهجرة المتعلقة بالكوارث الطبيعية كالطقس مثلا.[3]

---

[1]-sotor.com/التغيرات- المناخية- وأثرها- على- البيئة 08/02/2020 A 18h40.

[2] - arabiaweather.com/content/ المناخ-آثار- التغير- المناخي- نتائج التغير 08/02/ 2020 A 18H50.

[3]- بوسبعين تسعديت: اشراف حوشين كمال، أثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في الجزائر- دراسة استشرافية- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في شعبة: علوم التسيير تخصص: تسيير منظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس 2014، 2015، ص69- 70.

ثالثا: أسباب التغيرات المناخية:

1- الأسباب الطبيعية:

أ- التغيرات التي تحدث لمدار الأرض حول الشمس، وما ينتج عنها من تغير في كمية الإشعاع الشمسي الذي يصل إلى الأرض.

ب- الانفجارات البركانية.

ت- التغير في مكونات الغلاف الجوي.

2- الأسباب غير الطبيعية:

وهي ناتجة عن مختلف النشاطات الصادرة على الإنسان مثل:

أ- إزالة الغابات وقطع الأعشاب.

ب- استخدام الإنسان للطاقة.

ت- استخدام الإنسان للوقود الأحفوري نفط، فحم، غاز، مما يؤدي إلى زيادة تركيز غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو، وهذا ينجم عنه زيادة درجة حرارة الجو.[1]

رابعا: طبيعة العلاقة بين التغيرات المناخية والتنمية المستدامة:

العلاقة بين التغيرات المناخية والتنمية المستدامة متعددة ومختلفة، فكليهما يتفاعلان في دائرة متبادلة الأثر والتأثير، فالبشرية بمساهمتها المستمرة في تفاقم مشكلة التغيرات المناخية تطرح تهديد واضح يعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تسعى إلى تحقيق نمو اقتصادي وعدل اجتماعي متكامل في ظل بيئة مستدامة.

أصبح الترابط بين التنمية المستدامة والتغيرات المناخية أكثر وضوحا في العصر الحالي، إذ لم يعد النمو الاقتصادي مقبولا بحد ذاته ما لم يؤدي إلى الحفاظ على البيئة الإنسانية وعدم استنزاف مواردها الطبيعية، لضمان حقوق الأجيال القادمة، إذ تشير الدراسات إلى تأثير التغيرات المناخية على الثروة الزراعية، الطاقة، البحار والمحيطات، الصحة وغيرها، يمتد تأثيرها ليشمل العالم بأسره، مما يتطلب تعاونا دوليا وثيقا للحد من آثار التغيرات المناخية من منظور إنساني، يحافظ على البيئة من جهة، ويحقق معدلات تنمية متوازنة تكفل جميع حقوق الدول حاضرا ومستقبلا من جهة أخرى، من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

[1]- بيان محمد الكايد: مرجع سبق ذكره، ص106.

ترتبط الرفاهية التي يمكن أن يتمتع بها الإنسان ارتباط وثيق بمناخ الأرض، فكل تغير في المناخ من شأنه التأثير على استدامة ثبات المتغيرات البيئية الطبيعية والمشيدة التي تحيط بالبشر، فالوعي المتنامي بآثار التغير المناخي يطرح فرص من أجل اتخاذ التدابير الملائمة وترتيب الأولويات لمعالجة هذه المشكلة، فالعمل على التخفيف أو التكيف مع أثار التغير المناخي من شأنه دعم ركائز التنمية المستدامة وتحقيق أفاقها المستقبلية.[1]

خامسا: أهم وثائق قمة ريودي جانيرو المتعلقة بالتغيرات المناخية:

1- برنامج القرن(21):

يضع البرنامج خطة عمل تفصيلية لتحقيق إعلان ريو للوصول إلى التنمية المستدامة، وهو مشروع يعالج مشاكل البيئة من تلوث ونفايات وغيرها، ويتكون من40 موضوعا يقع في 800 صفحة، وتعد من أعقد وأطول الاتفاقيات الدولية التي جرى التفاوض عليها، وتتضمن الأجندة برامج طويلة المدى وإجراءات على المدى القصير تتناول التنمية المبنية على أسس بيئية سليمة.[2]

ويضم جدول أعمال الأجندة جزء خاص بمشاكل البيئة، يحتوي هذا الجزء على أجزاء تختص بالغلاف الجوي والمصادر الأرضية، والتكنولوجيا الحيوية، ومصادر المياه العذبة، و عدة نواحي من إدارة النفايات.[3]

2- معاهدة تغير المناخ:

تتعلق هذه الوثيقة بمعاهدة تغير المناخ أو اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن المناخ والهدف الرئيس منها هو الحد من الغازات " غاز أكسيد الكربون وغازات دفيئة " التي لها تأثير سلبي على المناخ، واعتبر السيد " موريس سترونغ " M . strong أمين عام مؤتمر الريو بالبرازيل عام 1992 أن التوقيع على هذه المعاهدة بمثابة الاعتراف القانوني الدولي بتغير المناخ.[4]

وتواجه البيئة تهديدات الجو المختلفة الناتجة عن غاز ثاني أكسيد الكربون وطبقة الأزون فارتفاع درجة حرارة الأرض ناتج عن زيادة نسبة غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو،

---

[1]- بوسبعين تسعديت: مرجع سبق ذكره، ص50.

[2]- عصام توفيق قمر، سحر فتحي مبروك: نحو دور فعال للخدمة الاجتماعية في تحقيق التربية البيئية، المكتب الجامعي الحديث، ط1، 2004، ص332.

[3]- لورين أليوث: مرجع سبق ذكره ص 288.

[4]- عامر محمود طراف: ارهاب التلوث والنظام العالمي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 2002، ص 26.

فهذا الغاز يسمح بمرور الأشعة فوق البنفسجية التي تدفئ سطح كوكب الأرض في حين يمنع الأشعة تحت الحمراء التي يرسلها سطح الأرض من النفاد بعيدا ويعيدها مرة أخرى إلى الأرض، فيسخن الجو وترتفع درجة حرارة الأرض.

ويرجع العلماء التدمير التدريجي لطبقة الاوزون إلى مادة الهيدروكلوروكربون المستخدمة في صناعة "البخاخات و الاسبيراي" و في بعض الأجهزة الكهربائية كالثلاجات و أجهزة التكييف والتي ينطلق منها الكلور في الجزء العلوي من الغلاف الجوي.[1]

ومن أجل هذا اتفقت الدول على تحمل المسؤولية الأيكولوجية التي تقرر أبرز الالتزامات وأهمها كالتالي:

- القيام بإجراءات وقائية لمنع أو تقليل مسببات تغير المناخ وتجنب أثارها السلبية.
- تشجيع التعاون التكنولوجي لتقليل انبعاث الغازات الدفيئة من قطاع الاقتصاد.
- تضمين سياسة حماية المناخ في برامج التنمية الوطنية.
- نشر الوعي والثقافة البيئية في تصرفات المجتمع وأنشطتهم المؤثرة على البيئة.
- إنشاء أجهزة قانونية فرعية تسدي بالنصح والمشورة وتشجع على البحث العلمي.[2]

للنهوض والحد من الانبعاثات الغازية التي تساهم في اهتزاز الأرض وتغير المناخ التعاون في البحث العلمي والتقني وتطوير النظم الرصد المنتظم والتقليل من محاولات الشك ذات الصلة بنظام وأثار تغير المناخ ومراعاة كل طرف من الأطراف قدراته وإمكاناته وظروفه.

إن هذا المؤتمر ذو أهمية بالغة لأنه يدرك مدى خطورة استمرار الانبعاثات الملوثة والسبب الأساسي في تغير المناخ وارتفاع حرارة الأرض وانعكاسات الضارة على البشرية كافة، لكن ما يدعو إلى التشاؤم أن بنود هذا البروتوكول غير ملزمة وبالتالي يحق لأي طرف من الأطراف الموقعة الانسحاب شرط أن يبلغ الأمانة العامة للأمم المتحدة، وأن أي طرف ينسحب من الإتفاقية يعتبر منسحبا أيضا من البروتوكول.[3]

[1]- عصام توفيق قمر، سحر فتحي مبروك: مرجع سبق ذكره، ص 334، 335.

[2]- صباح العشاوي: المسئولية الدولية عن حماية البيئة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2010، ص101.

[3]- عامر طراف: التلوث البيئي والعلاقات الدولية، المؤسسة الجامعية للدرسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت،لبنان، 2008، ص 162، 164.

المحاضرة رقم (11): الأساليب البيئية المتبعة في التخطيط للتنمية المستدامة

أولا: مفهوم التخطيط البيئي: هو مفهوم ومنهج جديد في مجالات التخطيط يقوم مشروعات الخطة من منظور بيئي أو بمعنى آخر هو التخطيط الذي يحكمه بالدرجة الأولى البعد البيئي والآثار البيئية المتوقعة لخطط التنمية على المدى المنظور وغير المنظور، هو التخطيط الذي يهتم بالقدرات أو الحمولة البيئية بحيث لا تتعدى مشروعات التنمية وطموحاتها الحد الإيكولوجي الحرج، وهو الحد الذي يجب أن نتوقف عنده ولا نتعداه حتى لا تحدث نتائج عكسية قد تعصف بكل ثمار مشروعات الخطة وبما يؤدي إلى كارثة إيكولوجية أو بمعنى آخر هو التخطيط الذي يطوع خطط التنمية بيئيا.

ومما يعزز الدعوة بضرورة الأخذ بالتخطيط البيئي كمنهج أساسي لتحقيق استخدام متوازن لموارد البيئة، أننا نعيش في الوقت الحاضر في عالم الندرة عالم أصبح فيه النمو السكاني سريعا جدا وخاصة في الأقطار النامية، ويشهد في نفس الوقت تقدما تكنولوجيا واقتصاديا سريعا يفرض ضغطا شديدا ومخلا على معطيات البيئة بما يرهقها ويعطي لها صفة الندرة بل يهدد بحدوث خلل أو عدم توازن بيئي ومن ثم تصبح المشكلة المزدوجة أمام المخطط البيئي هي زيادة النمو السكاني من ناحية، وزيادة معدل استخدام موارد البيئة بعد نجاح الإنسان في تسخير التقدم العلمي والتكنولوجي لتحقيق متطلباته من ناحية أخرى وتصبح مهمة التخطيط البيئي كيف يحقق التوازن في العلاقة السكانية– الإنتاجية – البيئية.[1]

ويمكن تعريف التخطيط البيئي بأنه " ذلك العلم الذي يتناول دراسة العلاقات المتبادلة بين الكائنات الحية ومحيطها الخارجي ونعني بالمحيط الخارجي مجموعة القوى والتأثيرات الخارجية على سبيل المثال درجة الحرارة ودراسة التلوث وآثاره السلبية على التخطيط الحضري ودراسة لأثر العوامل الطبيعية الأخرى على حياة الإنسان ونشاطه في مختلف المجالات.[2]

ثانيا: الاهتمام بالتخطيط البيئي:

بدأ الاهتمام بالتخطيط البيئي في الستينات بعد أن تجاهلها الإنسان لفترات طويلة مضت فقد بدأ المخططون وذوو العلاقة بالموارد البيئية في أرجاء العالم يعملون على بث

[1]- زين الدين عبد المقصود: جمعية حماية البيئة: قضايا بيئية، التخطيط البيئي مفاهيمه ومجالاته، ، سلسلة نشرات ثقافية تعني بقضايا البيئة تصدرها جمعية حماية البيئة، الكويت، 6 أبريل 1982

[2]- فلاح جمال معروف العزاوي: التنمية المستدامة والتخطيط المكاني، دار دجلة، ط1، عمان، الأردن،2016، ص 103.

التوعية البيئية بين المواطنين من أجل تدارك ما يمكن تداركه من جراء تراكم أخطاء عديدة جدا قام بها الإنسان هنا وهناك إلى تعكير وتدهور البيئة وسوء استغلال للموارد الطبيعية لذلك عمد الباحثون والمسئولون على اعتماد الأسلوب العلمي في التخطيط لحماية البيئة، ويعتبر التخطيط القومي الخطوة اللازمة والشمولية التي توفر حماية الموارد الطبيعية حيث ينظم التخطيط القومي عملية استغلال الثروة ومصادر البيئة بصورة عقلانية وعلمية ووفق خطة زمنية وجدول زمني يكون أساس لتنفيذ محتويات هذه الخطة وقد يكون اهتمام الخطة بمنطقة معينة وتعامل ضمن التخطيط الإقليمي أو قد يتضمن إعداد خطة لتطوير بيئة صناعية أو خطة لتطوير حوض نهر كامل وتغير جميع مستلزمات الإنسان الذي يعيش ضمن هذه البيئات ويتضمن التخطيط أشياء عديدة أيضا كالبيئة الجبلية والبيئة البحرية، فعند تناول الخطة كيفية المحافظة على التربة أو تعريف توابع وروافد نهرية وقضايا متعددة بشرية وطبيعية تتعلق بحفظ وصيانة مصادر البيئة واعتباراتها الإقليمية ومن الضروري الأخذ بمبدأ تحديد الإقليم بوضع اعتبارات يتم بموجبها هذا التحديد من خلال دراسة خصائص الإقليم ودرجة التجانس التي أوجدت صفة التطابق لبقعة من الأرض تميزت بها عن باقي الأقاليم الأخرى.

وقبل البدء بخطة عملية لتطوير بيئة معينة لا بد من الزيارة الميدانية لتلك البيئة ومسحها خاصة عندما تظهر الحاجة إليها بصورة ضرورية ومن ثمة وضع خطة متكاملة وحيوية ومنظمة تذكر فيها الأعمال المطلوبة للإنجاز في فترة زمنية معينة.

ثالثا: أهداف التخطيط:

تتمثل أهم أهداف التخطيط فيما يلي:

1- تنظيم استعمال الأراضي وتنميتها بما يتلائم مع الزيادة المستمرة في عدد السكان احتياجاتهم من العناصر الأساسية للحياة كالماء والهواء والغذاء وحماية هذه العناصر من التلوث.

2- وضع الأسس السليمة للبيئة الصحية والاجتماعية في المدن ومناطق التجمعات السكنية وخاصة ما يحدث فيها نتيجة لهجرة الأيدي العاملة بسبب حركة التصنيع والتحضر في المدينة.

3- الحفاظ على الثروات الطبيعية المتجددة بما في ذلك الثروة البشرية والسياحية وضرورة الاهتمام بها و حسن استغلالها.

4- ترشيد وحسن استغلال الثروات الطبيعية غير المتجددة وأهمها مصادر الطاقة والثروات المعدنية والبحث عن مصادر جديدة لها.[1]

رابعا: عناصر التخطيط:

يقوم التخطيط على عنصرين أساسيين هما التنبؤ بالمستقبل والاستعداد لمواجهته.

1- التنبؤ بالمستقبل: يقوم التخطيط على أساس تقديرات وافتراضات يتوقع المخططون وقوعها مستقبلا خلال فترة زمنية معينة، ولذلك يضعون الخطة التي تواجه ذلك مستقبلا وتكون أساسا له.

2- الاستعداد لمواجهة المستقبل: يجب أن تتسم أهداف التخطيط بالواقعية، بحيث تكون هذه الأهداف قابلة للتحقيق فعلا، إذ لا يكفي مجرد توفر الهدف المراد تحققه في المستقبل، بل يتعين أن يتسم الهدف بالواقعية والقابلية للتحقيق، لذلك فإن التخطيط يفترض بالضرورة حل مشاكل الماضي ودراسته استعدادا للمستقبل، مع حصر كل الموارد والإمكانيات المتاحة للمستقبل، كما يتعين أن تحدد أفضل الطرق التي تدخل على الافتراضات المستقبلية للاستفادة منها خلال فترة الخطة.

خامسا: أهمية التخطيط البيئي:

يؤدي التخطيط البيئي إلى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وحماية البيئة من سوء استغلال الموارد وترشيد استخدامها وفي ذلك تحقيق منافع اقتصادية كبيرة، كما تكمن أهمية التخطيط البيئي في اعتباره من بين أنجع الوسائل لحماية البيئة ويرجع ذلك لطبيعته الوقائية، إذ يتحاشى بواسطته حدوث المخاطر والمشاكل البيئية قبل حدوثها، كما أنه بواسطة هذا النوع من التخطيط يمكن تجنب الوقوع في التناقض بين السياسات التي تنتهجها الأجهزة والمؤسسات التي لها علاقة بحماية البيئة، وذلك بسبب أن التخطيط غالبا ما يحدد دور كل من الأجهزة والمؤسسات تلك تحديدا دقيقا، وكذلك التنسيق فيما بينها لأجل الحماية الأمثل للبيئة.

[1]- المرجع السابق: ص104، 105.

ويضم التخطيط البيئي في طياته مشروعات تحقق أرباحا اقتصادية وخير مثال على ذلك مشروعات الاستفادة من المخلفات وإعادة تدويرها، فبدل التخلص منها والتحمل في سبيل ذلك نفقات مالية وآثار بيئية سلبية فإنه يتم التعامل مع المخلفات كمورد اقتصادي يتم من خلال إعادة تدويرها إنتاج العديد من المنتجات.

إن التخطيط البيئي من خلال معالجته للمشكلات البيئية وتقويمه لمختلف المشروعات وجعلها لا تنتج آثار بيئية سلبية يؤدي في نهاية الأمر إلى خلق بيئة صحية آمنة يعيش فيها أفراد أصحاء بعيدين عن ضغوطات المشكلات البيئية، وبالتالي فإن هؤلاء الأفراد يكونون أكثر قدرة على العمل والإنتاج مما يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي، كما أنه يقلل من النفقات المصروفة على العلاج الصحي.

إن تطبيق المبادئ التي تقوم عليها عمليات التخطيط البيئي من شأنها أن تدفع إلى تحقيق وفرة اقتصادية، فمثلا لتحقيق مبدأ الوقاية خير من العلاج يستلزم إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي للمشروعات الجديدة، بحيث يتم التعرف على الأضرار البيئية التي قد تنتج عنها وذلك لتفاديها مسبقا.

وبالتالي يتم تفادي النفقات المالية التي كانت ستتطلب لمواجهة تلك الأضرار، كما أن مبدأ الاعتماد على الذات يساعد على تحقيق وفرة اقتصادية فهو يدفع نحو الاعتماد على الخيارات والتقنيات المحلية بدلا من صرف أموال طائلة في استيراد الخيارات والتقنيات الأجنبية، وكذلك بالنسبة لمبدأ العودة إلى الطبيعة الذي يدفع إلى الاعتماد على الحلول الطبيعية المنخفضة التكاليف.

إن التخطيط البيئي يهتم بكفاءة استخدام الطاقة وتقليل الفاقد منها بما يؤدي ذلك إلى تحقيق وفرة اقتصادية، كما أن الاهتمام بالبحث عن مصادر بديلة متجددة للطاقة يؤدي إلى خلق فرص اقتصادية.[1]

[1]- مصطفى يوسف كافي: مرجع سبق ذكره، ص 273، 277.

المحاضرة رقم (12): تجارب إقليمية و دولية في قياس التنمية المستدامة

أولا: تجربة ألمانيا:

تعتبر ألمانيا من الدول الصناعية الهامة في العالم مما أدى إلى تعقد المشكلات ببيئتها، ولحل المشاكل البيئية تحاول ألمانيا استخدام الطاقة المتجددة مستغلة في ذلك الازدهار الذي تشهده هذه الطاقة بها، فتبزغ التجربة الألمانية في مجال الطاقة كأمل جديد لحل أزمة الطاقة والحفاظ على بيئة نظيفة في الوقت ذاته، حيث قررت الحكومة الألمانية القيام بثورة في مجال الطاقة عبر التحول من الاعتماد على الوقود الأحفوري كمصدر للطاقة إلى استخدام مصادر الطاقة المتجددة النظيفة بشكل رئيس بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين، وذلك من أجل الحفاظ على بيئة نظيفة مستدامة عبر خفض نسبة " غازات الاحتباس الحراري" عن مثيلتها عام 1990 بنسبة 40% بحلول عام 2020، وزيادة نسبة الانخفاض حتى تصل إلى 80% عام 2050، كما قامت الحكومة الألمانية باتخاذ إجراءات حاسمة اتجاه الاعتماد على الطاقة النووية كمصدر لتوليد الكهرباء، وذلك بالتوسع في بناء مزارع لتوليد الكهرباء، كما تدعم الحكومة الألمانية البحث العلمي في مجال أبحاث تطوير الخلايا الشمسية لتصبح أكثر كفاءة وفاعلية وأقل تكلفة.[1]

ثانيا: مشروع Sigma البريطاني:

سيغما(**Sigma**) هو مبادرة طرحها المعهد البريطاني للمواصفات القياسية BST سنة 1999 بالتعاون مع منظمات الأعمال البريطانية والمنظمات غير الحكومية والتي أطلق عليها تسمية المنتدى من أجل المستقبل.

إن هذا المعيار يتناول كل الأوجه الممكنة التي تسمح بإدارة التنمية المستدامة كما يحتوي على الأدوات التي تتيح ذلك، والجدول التالي يوضح الفلسفة التي يقوم عليها نموذج **Sigma**.[2]

---

[1] -Democraticac.de/ ?= 47167 الاقتصاد الأخضر وأثره على التنمية المستدامة في ضوء تجارب بعض الدول: دراسة حالة مصر، المركز الديموغرافي العربي15 يونيو2017 le 20/02/2020 A 22H30.

[2] - العايب عبد الرحمان، إشراف بقة الشريف: التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010، 2011، ص133، 135.

الجدول رقم (01): تنظيم الدليل **Sigma**

الرقم	المرحلـــــــة	المحتـــــــوى
01	رؤية الإدارة العليا	– تعهد الإدراة – إجراء دراسة اقتصادية لقياس اثر تطبيق منهجية التنمية المستدامة – تحديد رؤية الإدارة – التدريب و الاتصال – التحفيز على إدخال ثقافة التغيير
02	التخطيط	– تدقيق أولي لمستويات الأداء الحالية – تحليل مدى احترام القوانين – دراسة أثر الأنشطة الحالية – التخطيط الاستراتيجي للأنشطة المستقبلية – التخطيط العملياتي للأنشطة على المدى القصير
03	التنفيذ	– مرافقة التغيير – وضع برامج الإدارة – التدقيق الداخلي والخارجي
04	الرقابة والمراجعة والإفصاح	– القياس والتدقيق – المراجعة الإستراتيجية – الإفصاح عن النتائج – الرقابة على جودة التقارير

ثالثا: خطة سنغافورة الخضراء 2012:

أطلقت سنغافورة الخطة الخضراء في مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ في عام 2002 وتمت مراجعتها ورفع مستواها خلال فترة ثلاث سنوات منذ ذلك الوقت.

ويوجه الخطة ويسيرها الحرص والقلق على نوعية الحياة والموارد الأمنية في المدينة، فضلا عن ضمان صورة نظيفة وخضراء لتكون وسيلة جذب للاستثمار، وتتضمن الخطة أنظمة

ومعايير وأنظمة تسعير وبرامج عرض وحملات لتغيير سلوك المستهلكين وإدارة المعلومات فضلا عن السياسات الأخرى.

كما أنها تعالج قضايا مثل نوعية الهواء وتغير المناخ والمياه والنفايات والمحافظة على الطبيعة والصحة العامة، كما استثمرت حكومة سنغافورة بموارد مهمة من أجل تحقيق الأهداف البيئية وقد استطاعت تحقيق أغلب أهدافها التي وضعتها في عام 2012.

وفي عام 2009 أطلقت اللجنة الوزارية البيئية المشتركة للتنمية المستدامة مخطط سنغافورة المستدام الأطول أمدا الذي حدد أهداف تنمية مستدامة صارمة لعام 2030، وتشمل هذه الأهداف الطموحة كفاءة الطاقة واستهلاك المياه ونوعية الهواء والنقل العام ومناطق تجميع المياه والمباني الخضراء، أما الميزة التي مكنت من نجاح سنغافورة فهي استخدام مزيج شامل من السياسات المفصلة والتدابير المصممة لكل هدف بيئي.[1]

رابعا:المغرب برنامج Jiha tinou:

أطلقت الوكالة الوطنية لتنمية الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة برنامج Jiha tinou التجريبي في المغرب (2012- 2014) بهدف بعيد المدى لخفض الاعتماد على مصادر الطاقة الاعتيادية وزيادة استخدام الطاقة المتجددة على المستوى المحلي ليساهم في الأهداف الوطنية للطاقة لعام 2020.

وقد تم اختيار ثلاث بلديات تمت دعوتهم لتقديم مقترحات للبرنامج التجريبي على أساس معايير مثل المشاركات السابقة في تطوير مشاريع الطاقة المتجددة، وقد أطلقت الحكومة الوطنية " عملية الأقلمة المتقدمة" بالتوازي مع" تعزيز اللامركزية " والتي وفرت إطار قانوني لنقل سلطة الموارد للمستويات المحلية في الحكومة وبالتالي السماح للمناطق والأقاليم بملكية مشاريع الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة الخاصة بهم.

وعلى الرغم من أن البرنامج مازال في بدايات التطبيق، فقد ساهم بإدماج اعتبارات الطاقة في التخطيط للأقاليم والمناطق الحضرية، والتفاعل النشط بين البلديات والشركاء الدوليين، ووضع أهداف كمية وخرائط طريق لتقييم وقياس الآثار المحلية.[2]

[1] -Greengrowthknowledge. Org 16ص، أفضل ممارسات النمو الأخضر le 22/02/2020 A 21H00.

[2] -Ibid:p20.

خامسا: الإجراءات المتّبعة لحماية التلوث الجوي في الجزائر:

تميّز العمل في مجال رعاية البيئة سواء على المستوى الوطني أو على المستوى المحلّي بتدخّلات متعدّدة الأشكال، فبالنّسبة للتلوث الجوي والذي يتم التركيز عليه يمكن تقييم الوضعيّة على النّحو التّالي:

اتّخذت عدّة إجراءات للتّقليص من أخطار التلوّث الجوّي أهمّها ما يلي:

– تمويل عدّة مشاريع للتّزويد بمحطّات مراقبة نوعيّة الهواء على مستوى العديد من نقاط القطر الجزائري.

– اختيار أنواع من الوقود تكون خاليّة من الملوّثات الضارّة بالبيئة والتحوّل إلى مصادر جديدة للطّاقة، كالكهرباء أو الطّاقة الشمسيّة، حيث بدأت الدّولة بتعميم استعمال غاز البترول المميّع كغاز وقودي وبإدخال البنزين الخالي من الرّصاص وإنجاز 160 محطّة توزيع منتشرة على كافةّ الإقليم.[1]

وفيما يخص مصادر الإنبعاثات الجوية المتولدة عن الصناعة فإنها متعددة وتعني بصفة رئيسيّة مصانع الإسمنت والمركّبات البتروكيماويّة ومركّبات الحديد والصّلب ووحدات إنتاج الأسمدة.

في المدّة الأخيرة، خصّصت مصانع الإسمنت ووحدات الأمينت– الإسمنت استثمارات لتحديد أو لإقامة تجهيزات مضادّة للتلوّث.

من جهته استثمر مركب الزّنك بالغزوات بغرض التّقليل من التلوّث بأنيدريد الكبريت وجعله يستقرّ في مستويات مقبولة.

وخصّصت "أسميدال" و"سيدر" من جهتها استثمارات للتّقليل من التلوّث النّاجم عن مركّباتها الواقعة بعنّابة.

بادرت سوناطراك ببرنامج واسع لتجديد وحدات الغاز الطّبيعي المميّع وإنجاز وحدات جديدة لمعالجة واسترجاع وإعادة حقن غازات المحارق وكذا إعادة تأهيل مركبي أرزيو وسكيكدة.

كما خصّصت استثمارات هامّة للتّقليل من خرق الغازات عن طريق المحارق.[2]

[1]- مهديّة ساطوح: البيئة في الجزائر، واقعها والاستراتيجيّة المتّبعة لحمايتها، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنميّة المستدامة، كلّية العلوم الاقتصاديّة وعلوم التّسيير، جامعة 20 أوت سكيكدة، 21-22 أكتوبر 2008، ص7.

[2]- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة: تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 96.

وتخصيص مبالغ ماليّة معتبرة وتجسيد التنميّة المستدامة خاصّة في المجال البيئي، معتمدة في ذلك على وسائل متعدّدة كالإطار القانوني ومراقبة النّشاطات المسبّبة للتلوّث ووضع رسوم خاصّة بحماية البيئة.[1]

بالإضافة إلى تبنّي الدّولة سياسة غلق المصانع المسبّبة للتلوّث والضارّة بصحّة الإنسان كغلق وحدة زهانة بمعسكر أوت 2008 المفرزة للأميانت بعد غلق وحدة مفتاح بالبليدة، حيث تبيّن أنّ هذه المادّة تسبّب السّرطان.[2] مونتريال

ولاحترام الجزائر لالتزاماتها الدوليّة لاسيما النّاتجة عن معاهدة الأمم المتّحدة المتعلّقة بالتغيّرات المناخيّة وباتفاقيّة مونتريال المتعلّقة بالمواد المضعّفة لطبقة الأوزون، تنفّذ الدّولة برنامجا واسعا مخصّصا لحماية الجو يرمي خاصّة إلى ما يلي:

– الكشف الوطني للغازات ذات المفعول التّحراري وإعداد استراتيجيّة وطنيّة لمجابهة التغيّرات المناخيّة.

– إعداد برنامج وطني لحماية طبقة الأوزون وإنجاز حوالي 30 مشروعا مخصّصة لإزالة المواد التي تساهم في إضعاف طبقة الأوزون.

من جهة أخرى تمّت المبادرة بمشروع قانون متعلّق بالتحكّم في الطّاقة يرمي إلى:

– تأسيس مراقبة الفعاليّة الطاقويّة.

– تشجيع الاقتصاد في الطّاقة ومحاربة التّبذير.

– إدخال معايير الفعاليّة الطاقويّة.[3]

[1]- أسماء مطوري:" التنميّة المستدامة في الجزائر" النّدوة الفكريّة السّبعة بعنوان الثّقافة البيئيّة الوعي الغائب، الرّابطة الوطنيّة للفكر والإبداع، مطبعة مزوار، الوادي، الجزائر، 2008، ص 194.

[2]- مهديّة ساطوح: مرجع سبق ذكره، ص 7.

[3]- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة: تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 97.

خاتمة:

يعتبر محتوى المحاضرات الملقاة على الطلبة حوصلة فكر ومعلومات تمهد لدراسة قضايا أخرى أكثر ارتباطا بالواقع والبناء الإيكولوجي وما يحتويه من علاقات بين الأفراد ضمن نسق اجتماعي معين وذلك في إطار البنية الكلية والجزئية للمجتمع.

إن التنمية بمختلف أشكالها ومجالاتها تعتبر العامل الأساسي لتطور المجتمعات وذلك إذا تم استغلال الكفاءات والطاقات البشرية أحسن استغلال، والمحافظة على البيئة يعتبر جزء لا يتجزء من مفهوم التنمية، كما أن التنمية المستدامة والتطور العلمي والتكنولوجي للمجتمعات يبين مدى قدرة الدول على استيعاب القضايا ومختلف الأزمات، وبما أن الدول النامية ومن بينها الجزائر جزء لا يتجزء من النظام العالمي الحديث فقضاياها تعالج وفق الأطر والأسس العالمية و المتوخاة من القوانين الدولية التي تسن وتشرع من قبل المنظمات الدولية.

وبما أن العالم يسير بخطى متسارعة نحو العولمة والاقتصاد الليبيرالي الحر بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية فعلى الدول النامية أن تواكب التحولات الحاصلة في مختلف المجالات الاقتصادية والتكنولوجية حتى تستطيع أن تنمي وتطور مجتمعاتها بما يتوافق مع البيئة المحلية لهذه المجتمعات.

قائمة المراجع:

1- أحمد جابر بدران: التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، مصر ، القاهرة، ط1، 2014.

2- أحمد عبد الفتاح ناجي: التخطيط للتنمية في الدول النامية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2011.

3- أحمد مصطفى خاطر: تنمية المجتمع المحلي: الاتجاهات المعاصرة، ط2، المكتبة الجامعية، الإسكندرية،2000.

4-أسماء مطوري:" التنميّة المستدامة في الجزائر" النّدوة الفكريّة السّبعة بعنوان الثّقافة البيئيّة الوعي الغائب، الرّابطة الوطنيّة للفكر والإبداع، مطبعة مزوار، الوادي، الجزائر، 2008.

5-إسماعيل قيرة، علي غربي: في سوسيولوجيا التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سلسلة المعرفة، علوم اجتماعية، 2001.

6-آمنة حسين صبري علي: الإطار العام لمؤشرات التنمية المستدامة- طرق القياس والتقييم، مجلة المخطط والتنمية، العدد (32)، 2015، مركز التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا، جامعة بغداد.

7- بوسبعين تسعديت: إشراف حوشين كمال، أثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في الجزائر- دراسة استشرافية- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في شعبة: علوم التسيير تخصص: تسيير منظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس 2014، 2015.

8-بيان محمد الكايد: سيكولوجية البيئة وكيفية حمايتها من التلوث، ط1، دار الراية، عمان، الأردن، 2011.

9- ثروت محمد شلبي: برنامج دراسة المجتمع تنمية اجتماعية، جامعة بنها، مركز التعليم المفتوح، مصر، د.س.

10- الجمعية العامة- الأمم المتحدة، الدورة 70، 21 أكتوبر 2015، البندان 15، 116 من جدول الأعمال، قرار اتخذته الجمعية العامة 25 سبتمبر 2015، 1/70 تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

11- خالد حامد: التنمية المستدامة، دار قرطبة، ط1، الجزائر، 2014.

12- خالد مصطفى القاسم: إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.
13- رابح كعباش : سوسيولوجيا التنمية، مخبر علم الاجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007.
14- رشاد أحمد عبد اللطيف: أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.
15- رشيد يابسي: التنوع البيولوجي، مجلة البيئة والحياة، العدد01، 01 مارس 2004، جمعية حماية البيئة والطبيعة، قسنطينة.
16- زين الدين عبد المقصود: جمعية حماية البيئة: قضايا بيئية، التخطيط البيئي مفاهيمه ومجالاته، سلسلة نشرات ثقافية تعني بقضايا البيئة تصدرها جمعية حماية البيئة، الكويت، 6 أبريل 1982.
17- صباح العشاوي: المسئولية الدولية عن حماية البيئة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2010.
18- طلعت مصطفى السروجي وآخرون: التنمية الاجتماعية المثال والواقع، الكتاب الجامعي، منتدى سور الأزبكية، جامعة حلوان، مصر، 2001.
19- عامر طراف: التلوث البيئي والعلاقات الدولية، المؤسسة الجامعية للدرسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 2008.
20- عامر محمود طراف: إرهاب التلوث والنظام العالمي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 2002.
21- العايب عبد الرحمان، إشراف بقة الشريف: التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010، 2011.
22- عبد الرحمان المهنا أبا الخيل ومحي الدين محمود قواس: النظم البيئية والانسان، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2005.

23- عبد الرحيم تمام أبو كريشة: دراسات في علم اجتماع التنمية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2003.
24- عبد الرزاق مقري: مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، دار الخلدونية، الجزائر، ط1، 2008.
25- عبد الهادي الجوهري وآخرون: دراسات في التنمية الاجتماعية(مدخل إسلامي)، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1984.
26- عصام توفيق قمر، سحر فتحي مبروك: نحو دور فعال للخدمة الاجتماعية في تحقيق التربية البيئية، المكتب الجامعي الحديث، ط1، 2004.
27- فتحي دردار: البيئة في مواجهة التلوث، دار الأمل، تيزي وزو، 2003.
28- فلاح جمال معروف العزاوي: التنمية المستدامة والتخطيط المكاني، دار دجلة، ط1، عمان، الأردن، 2016.
29- كمال التابعي: تغريب العالم الثالث دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، القاهرة، 1991.
30- كمال عبد الحميد الزيات: العمل وعلم الاجتماع المهني، دار غريب، القاهرة، مصر، 2001.
31- لورين أليوث: السياسة العالمية للبيئة عرض وتحليل جاسم الحسن، في مجلة عالم الفكر، المجلد30، العدد1، يوليو، سبتمبر،2001، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الصفاة، الكويت.
32- محمد السيد عامر: المشاركة الشعبية لحماية البيئة من منظور الخدمة الاجتماعية، (تقديم علي ليلة)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002.
33- محمد سيد فهمي: تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر،1999.
34- محمد شفيق: التنمية والمشكلات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية، مصر،1999.
35- محمد عابد الجابري : قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، ط5، بيروت، لبنان، 2015.

36- محمد عاطف غيث : دراسات في علم الاجتماع التطبيقي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د.س.
37- محمد عاطف غيث، محمد علي محمد: دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999.
38- محمد عبد الفتاح محمد: الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005.
39- محمد محفوظ: العولمة وتحولات العالم (إشكالية التنمية في زمن العولمة وصراع الثقافات)، المركز الثقافي العربي، ط1، الدار البيضاء ، المغرب، 2003.
40- محمد محمود الجوهري: علم الاجتماع التنمية، دار المسيرة، ط1، عمان، الأردن، 2010.
41- محمود محمد محمود، أحمد عبد الفتاح ناجي: التنمية في ظل عالم متغير، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2007.
42- مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد: التنمية المستدامة مفهومها- أبعادها- مؤشراتها، دار الكتب المصرية، ط1، القاهرة، مصر، 2017.
43- مصطفى حجازي: التخلف الاجتماعي مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، المركز الثقافي العربي، ط12، الدار البيضاء، المغرب، 2013.
44- مصطفى يوسف كافي: التنمية المستدامة، شركة دار الأكاديميون، ط1، عمان، الأردن، 2018.
45- موسى يوسف خميس: مدخل إلى التخطيط، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 1999.
46- منال طلعت محمود: التنمية والمجتمع، مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،2001.
47- مهديّة ساطوح: البيئة في الجزائر، واقعها والإستراتيجية المتّبعة لحمايتها، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنميّة المستدامة، كلّية العلوم الاقتصاديّة وعلوم التّسيير، جامعة 20 أوت سكيكدة، 21-22 أكتوبر 2008.

مراجع باللغة الأجنبية والمواقع الالكترونية:

48- Tatyana P. Soubbotina: Beyond Economic Growth An Introduction to Sustainable Development, WBI LEARNING RESOURCES SERIES, Second Editio, Washington, U.S.A. , 2004.

49- Tracey Strange and Anne Bayley: Sustainable Development Linking economy, society, environment, OECD PUBLICATIONS, PARIS,FRANCE, 2008

50-sotor.com/ التغيرات- المناخية- وأثرها- على- البيئة/08/02/2020 A 18h40.

51-arabiaweather.com/content/ نتائج التغير المناخي- التغير- آثار- المناخ

08/02/ 2020 A 18H50.

52-Democraticac.de/?= 47167 الاقتصاد الأخضر وأثره على التنمية المستدامة في ضوء تجارب بعض الدول: دراسة حالة مصر، المركز الديموغرافي العربي 15 يونيو 2017

le 20/02/2020 A 22H30.

53-Greengrowthknowledge. Org أفضل ممارسات النمو الأخضر، ص16

le 22/02/2020 A 21H00.